The results of Russian-Ottoman War(1877-1878)

نتائج الحرب الروسية العثمانية (1877-1878)

أ.م. د حيدر صبري شاكر الخيقاني؛ دموع علي راجي الفتلاوي
جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية

بحث مستل من رسالة الماجستير

الخلاصة

هذا البحث يتناول نتائج الحرب الروسية العثمانية التي حدثت خلال الفترة مابين (1877-1878) مبينا أهم العوامل التي ترتبت على هزيمة العثمانيين في الحرب ومحاولة روسيا استغلال الدولة العثمانية والتوسع على حسابها من خلال إرغامها على توقيع هدنة أدرنة ومعاهدة سان ستيفانو وقد قسم البحث إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول هزيمة الدولة العثمانية وإرغامها على توقيع هدنة أدرنة ومعاهدة سان ستيفانو، بينما تناول المبحث الثاني التدخل البريطاني-النمساوي وإلغاء معاهدة سان ستيفانو، وأوضح المبحث الثالث مؤتمر برلين وانتهاء الحرب الروسية-العثمانية رسميا.

Abstract

This research deals with the results of the Russian war Ottoman that occurred during the period between (1877-1878) indicating the most important factors that have resulted from the Ottoman defeat in the war and Russia's attempt to exploit the Ottoman Empire and expansion at the expense through force her to sing a truce Edirne and the Treaty of San Stefano was the search section to three Investigation eat the first part, the defeat of the Ottoman Empire and force her to sign a truce Edirne and the Treaty of San Stefano, while the second section dealt with the British-Austrian intervention and the abolition of the Treaty of San Stefano, and clear the third section and the end of the Berlin Conference officially Russian-Ottoman war.

المقدمة

تعد الحرب الروسية- العثمانية (1877-1878) من الحروب المهمة التي واجهت الإمبراطورية العثمانية في العقد الثامن من القرن التاسع عشر. نظرا لنتائجها التي انعكست على مستقبل تلك الإمبراطورية وعلاقاتها الخارجية مع الدول الأوربية الكبرى، ومن الملاحظ أن التدهور السياسي والاقتصادي الذي عانت منه الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ساهم في إضعافها بشكل كبير وأصبح موضوع مصيرها من الموضوعات المهمة على صعيد العلاقات الدولية بين القوى الكبرى ومخططاتها الرامية إلى بسط سيطرتها عليها وتقطيع أوصالها، وأدى ذلك إلى حدوث العديد من الأزمات السياسية خلال تلك المدة نظرا لأهمية تلك الدولة من حيث موقعها الاستراتيجي وإمكانياتها الاقتصادية بالنسبة للدول الاستعمارية. وتعد تلك الحرب بداية لمرحلة مهمة من تاريخ الدولة العثمانية كونها جعلت الدول الأوربية الكبرى تغير سياستها إزاء تلك الإمبراطورية ومصيرها من خلال السياسة التي اتبعتها تجاهها في مؤتمر برلين والتي فسحت بموجبها المجال للمزيد من التدخل في شؤونها الداخلية وحققت من خلال ذلك مكاسب عديدة على حساب الدولة العثمانية وأفقدتها العديد من أملاكها الأسيوية والأوربية وهو ما زاد من ضعفها وبالتالي انهيارها السريع في السنوات اللاحقة. فضلا عن ذلك فان تلك الحرب تعد من الأحداث التاريخية المهمة التي ترتب على نتائجها رسم الخطوط الأساسية للسياسة الدولية تجاه الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لا سيما وان الفترة التي سبقت اندلاعها اتسمت بتصاعد الشعور القومي لدى شعوب البلقان ونمو الحركات الاستقلالية التي كانت تطالب بالتخلص من السيطرة العثمانية والتي وجدت لها تأييدا من قبل بعض الدول الأوربية الاستعمارية الكبرى التي كانت تسعى إلى بسط نفوذها على أملاك الدولة العثمانية بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية وبسط نفوذها على أهم المناطق الاستراتيجية الخاضعة للعثمانيين وهذا سوف يسهل عليها الوصول إلى المياه الدافئة وبسط سيطرتها على المضايق العثمانية.

هناك مجموعة عوامل دفعت الباحثة إلى اختيار موضوع البحث. كان من أهمها أهمية النتائج التي نتجت عن الحرب الروسية-العثمانية (1877-1878) والتي كان لها أثرا كبيرا في تحديد مصير الدولة العثمانية في السنوات التي أعقبت ذلك التاريخ.

يتألف البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة تناول المبحث الأول العوامل التي أدت إلى هزيمة الدولة العثمانية في الحرب المذكورة وإرغامها على توقيع هدنة أدرنه ومعاهدة سان ستيفانو من قبل روسيا عام 1878 وقد أوضح هذا المبحث مجموعة العوامل التي أدت إلى تلك الهزيمة والسياسة التي اتبعتها روسيا تجاه الدولة العثمانية بعد إن حققت انتصارا عسكريا عليها مبينا

كيف استغل الروس هزيمة العثمانيين وأرغموهم على توقيع هدنة أدرنه ومن ثم معاهدة سان ستيفانو التي انتقصت بموجبها الكثير من السيادة العثمانية. أما المبحث الثاني فقد تناول تدخل الدول الأوربية الكبرى بين الدولة العثمانية وبين روسيا وفي مقدمتها بريطانيا وإمبراطورية النمسا-المجر كونها أدركت إن استغلال الروس للعثمانيين وإرغامهم على توقيع معاهدة سان ستيفانو سيكون له اثر كبير جدا على الإخلال بالتوازن الدولي في أوربا وتوسع روسيا وزيادة نفوذها في أوربا عامة وعلى حساب الدولة العثمانية بشكل خاص كما أوضح هذا المبحث كيفية قيام بريطانيا والنمسا بالسعي الحثيث من اجل إلغاء معاهدة سان ستيفانو ونجحتا بالفعل في تحقيق ذلك. أما المبحث الثالث فقد أوضح أهم العوامل التي أدت إلى عقد مؤتمر برلين من قبل الدول الكبرى من اجل التوصل إلى تسوية بين روسيا والدولة العثمانية ترضي جميع الأطراف ومنع الروس من استغلال العثمانيين والتوسع على حسابهم.

المبحث الأول

هزيمة الدولة العثمانية وتوقيعها على هدنة أدرنة ومعاهدة سان ستيفانو (1878)

أولا- هدنة أدرنة :

بعد إن أصبحت العاصمة العثمانية اسطنبول مهددة جميعها بالاحتلال بعد سقوط أدرنة وتوالي الانتصارات الروسية، لاسيما بعد إن رابطت القوات الروسية في سان ستيفانو بالقرب من مركز العاصمة العثمانية، أرسل السلطان عبد الحميد الثاني[1] وفدا من وزير الخارجية نامق باشا ووزير المالية مسرور باشا إلى مقر القائد العام للقوات الروسية الدوق الأكبر نيكولاس نيكولوفتشNicholas Nikolaevich [2] في مدينة كيزانلك Kizanlk للتفاوض بخصوص وقف القتال تمهيدا لعقد معاهدة الصلح[3]. وبدأت المفاوضات بين الطرفين في 19 كانون الثاني 1878 انتهت بالتوصل إلى اتفاقين الأول بين الدوق الأكبر نيكولاس وسرور باشا ونامق باشا نص على أن تكون السيطرة في بلغاريا للأغلبية من السكان البلغاريين والتي ستكون في اقل قضية اقل من أولئك الذين أشير لهم بمؤتمر اسطنبول ويشكلون إمارة ذات حكم ذاتي وبحكومة وطنية مسيحية وميليشيا وطنية مع بقاء الجيش العثماني فيها ما عدا بعض النقاط ليتم تقرير ذلك فيما بعد باتفاقية مشتركة ويجب الاعتراف باستقلال الجبل الأسود وزيادة الحدود بما يقابل ثروة الأسلحة التي توضع في يدها وسيتم تأمينها لها والحدود الموضحة سيتم تحديدها لاحقا الاعتراف باستقلال بلغاريا وصربيا كما يجب تأمين حدود واضحة لها ويكون تحديد الحدود فيما بعد ومنح الحكم الذاتي للبوسنة والهرسك وتطبيق نفس الإصلاحات في المحافظات المسيحية العثمانية في أوربا ويجب على حكومة الإمبراطورية العثمانية أن توافق على تعويض روسيا نفقات الحرب والخسائر التي أجبرت على تحملها وطبيعة الضمانات سواء كانت نقدية أو أية أمور أخرى يتم تسويتها فيما بعد وعلى سيادة السلطان أن يوافق على إجراء تفاهم مع إمبراطور روسيا لحماية حقوق ومصالح روسيا في المضايق[4]. أما الاتفاق الثاني فقد كان بين ممثلين عسكريين روس وبين نجيب باشا وعثمان باشا لبيان شروط الهدنة[5].

وعندما علمت الحكومة البريطانية بذلك طلب بنيامين دزارئيليBenjamin Disraeli [6] في 14 كانون الثاني 1878 من السفير البريطاني في سان بطرسبورغ اللورد أوغسطس فريدريك لوفتوس Augustus Frederick Loftus (1817-1904)أن يبلغ الكسندر غورتشاكوف Alexander Gorchakov [7]: بأن أي اتفاق بين الدولتين (روسيا والدولة العثمانية) يعد مخالفا لمعاهدة باريس (1856) ومعاهدة لندن (1871)، ولا يتم الاعتراف به ما لم توافق عليه الدول الأوربية الكبرى التي وقعت على المعاهدتين المذكورتين، وأجابه غورتشاكوف في 25 كانون الثاني من العام نفسه بأن روسيا لا تنوي الانفراد في حل مسائل البلقان مع الدولة العثمانية دون موافقة الدول الأوربية الكبرى ولكن في الواقع أن روسيا كانت تتصرف بمفردها ولهذا لم تكن بريطانيا واثقة بنيات الروس. وفي 31 كانون الثاني 1878وقع الطرفان الروسي والعثماني في مدينة أدرنة العثمانية على شروط الهدنة التي اتفقا عليها في مدينة كيزانلك[8]، وبذلك انتهت الحرب الروسية العثمانية التي استمرت تسعة أشهر وسبعة أيام والتي دفعت الدولة العثمانية نحو الانهيار السريع وأفقدتها الكثير من ممتلكاتها[9]. وكان لهذه الحرب اثر كبير على جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وعلى الكثير من القرارات الداخلية والخارجية للدولة العثمانية فيما بعد، كما كان لها آثارها على المستوى الدولي حيث انتهجت الدول الأوربية الكبرى سياسة التعويض Compensation policy وسياسة المصالحة Conciliation policy على حساب الدولة العثمانية في مؤتمر برلين 1878[10].

لقد حمل الرأي العام العثماني ومجلس المبعوثان السلطان عبد الحميد الثاني مسؤولية الهزيمة في الحرب ولكن السلطان أكد في مذكراته أن مدحت باشا [11] ومؤيدوه هم الذين اضطروه إلى دخول الحرب[12] وأرادوا أن يحملوه كل الكوارث التي حلت بالإمبراطورية العثمانية[13].

وقام السلطان عبد الحميد بعد توقيع الهدنة بتعطيل مجلس المبعوثان العثماني في 13 شباط 1878 بمنحه إجازة لأجل غير محدد واصدر فرمانا خاصا بذلك و قال السلطان بعد قراءة الفرمان: ((لقد تبين بأنني كنت على خطأ عندما حاولت أن أخدم أمتي بالسير على طريق والدي السلطان عبد المجيد وإنشاء المؤسسات الديمقراطية أما الآن فأنني سأسير على طريق جدي السلطان محمود لأنني أيقنت الآن بأن طريق القوة هو الطريق الوحيد الذي استطيع به أن أخدم الأمة التي حملني الله أمانة قيادتها والحفاظ عليها)) وعندما التقى المشير علي نظامي باشا ببسمارك إثناء زيارته لألمانيا قال له الأخير: ((لقد أحسنتم صنعا بتعطيلكم المجلس ذلك لان أية دولة عندما تكون متكونة من قوميات عدة فأن ضرر النظام البرلماني فيها يكون أكثر من فائدته))[14].

أثارت هدنة أدرنة وشروطها قلق الدول الأوربية الكبرى ولاسيما بعد إن سرت إشاعات في أوربا بأن القوات الروسية قد احتلت اسطنبول وسيطرت على المضايق واخذ البريطانيون يتغنون بحماس للصداقة البريطانية العثمانية وطالبوا الحكومة البريطانية بإعلان الحرب ضد روسيا[15] وانتشرت في ذلك الوقت أغنية يرددها البريطانيون : ((نحن لا نريد القتال، ولكن بالشعور الوطني

القومي إذا قمنا بذلك لدينا السفن، ولدينا الرجال، ولدينا المال أيضا، قاتلنا الدب من قبل وبما إننا بريطانيون حقيقيون فأن روسيا لن تحصل على القسطنطينية!)) [16].

وحثت الملكة فكتوريا Victoria Queen [17] دزرائيلي على الوفاء بوعده ومنع الروس من احتلال اسطنبول وكتبت تقول:((إني لا استطيع الهدوء ليلا ونهارا إلى أن اسمع بأن إجراءات قوية اتخذت)) [18]، وفي 9 شباط 1878 صدرت الأوامر إلى الأسطول البريطاني بالتحرك إلى مضيق البوسفور بذريعة حماية الرعايا البريطانيين في اسطنبول ولكن في الواقع كان الهدف من ذلك هو مراقبة تحركات القوات الروسية عن قرب ومنعها بالقوة من احتلال اسطنبول حفاظا على المصالح البريطانية وذلك بمنع روسيا من السيطرة على المضايق ومن التوسع نحو البحر المتوسط[19].

كما استاء الرأي العام في إمبراطورية النمسا-المجر من شروط الهدنة كما صرحت الحكومة النمساوية بأن هدنة أدرنة تخالف الاتفاقيات المعقودة بين الدول الأوربية وأعلنت عن تعبئة جيشها وكذلك عبرت فرنسا وايطاليا عن عدم ارتياحهما للهدنة كونها مخلة بالمواثيق المعقودة بين الدول الكبرى[20]. وطلبت النمسا من بريطانيا عقد مؤتمر دولي لممثلي الدول الموقعة على معاهدة باريس للتشاور في بنود الصلح بين روسيا والدولة العثمانية. وقد وافقت بريطانيا على طلب النمسا واقترحت عقد الاجتماع في مدينة بادن Baden في سويسرا، ولكن روسيا عرقلت تلك المحاولات لأنها رغبت في عقد الصلح مع الدولة العثمانية دون وساطة أي دولة أخرى حتى إنها لم تبلغ الدولة العثمانية والدول الأوربية بالاتفاقية والهدنة إلا بعد ثمانية أيام من توقيعها ولم تنشرها في الجريدة الرسمية إلا في 15 شباط 1878[21].

وفي 12 شباط 1878 أمر دزرائيلي الأسطول البريطاني بالتحرك نحو مضيق البوسفور، وردت روسيا على ذلك بتحريك قواتها تجاه سان ستيفانو حيث عسكروا على بعد عشرة أميال من العاصمة العثمانية وأصبح لا يفصل بينها وبين الأسطول البريطاني سوى خمسين ميلا، وهكذا أصبح الوضع خطيرا وينذر باندلاع الحرب بين الدولتين[22].

أصبحت الأوضاع حرجة جدا على العثمانيين في ذلك الوقت وأصبحت العاصمة العثمانية تحت رحمة القوات الروسية، إلا أن روسيا كانت تدرك إن سيطرتها على اسطنبول سيجعلها في مواجهة مع الدول الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا[23] في ظل تلك الظروف حيث كانت القوات الروسية منهكة جدا بسبب الحرب، لذلك أوقفت القيادة الروسية قواتها عند سان ستيفانو بالقرب من اسطنبول ودخلت في مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن عقد معاهدة الصلح[24].

ثانيا- معاهدة سان ستيفانو San Stefano 1878:

بدأت المفاوضات بين الحكومتين الروسية والعثمانية في مدينة أدرنة ومثل الباب العالي كل من وزير الخارجية صفوت باشا والسفير العثماني في برلين سعد الله باشا بينما مثل روسيا سفيرها في اسطنبول الجنرال نيكولاي اغناتييف Nikolay Ignatyev [25] والأمير الكسندر نليدوف Alexander Nelidov [26] قد سبقهما إلى أدرنة الأمير غورتشاكوف الذي طلب نقل المفاوضات إلى سان ستيفانو[27]. وفي أثناء المفاوضات حدث خلاف كبير بين ممثلي الدولتين بخصوص مسألة الحدود الصربية واقترح اغناتييف إيقاف المفاوضات والاستعداد لاحتلال العاصمة اسطنبول إذ كانت لديه رغبة كبيرة في ذلك، ولكن الدوق نيقولا رفض هذا الاقتراح واستأنف المفاوضات في اليوم التالي لأنه كان يدرك العواقب الوخيمة التي تنجم عن ذلك[28]. ففي أثناء المباحثات طالبت روسيا بست قطع بحرية من الأسطول العثماني في البحر الأسود اشتراها السلطان عبد العزيز ولكن السلطان عبد الحميد الثاني لم يوافق على ذلك[29] وأرسل رسالة إلى رئيس الوزراء أحمد وفيق باشا في 27 شباط 1878جاء فيها: ((إلى رئيس الوزراء والى صفوت باشا والى باقي الوزراء : أقسم بأنني لن اقبل قطعا بالتنازل عن أي جزء من البحرية السلطانية ويمكن أن نضحي بأية تضحية إلا إنني أرفض وبشكل قاطع. موضوع البحرية من الأساس، واستطيع بيان الأسباب الموجبة لذلك أيضا. وبدلا من ضياع البحرية فأنني مستعد – إن اقتضى الأمر- أن أضحي بنفسي)). وأرسلت الرسالة إلى القائد العام للقوات الروسية الدوق الأكبر نيكولاس وأمام قرار السلطان الحازم تراجع الغراندوق عن مسألة المطالبة ببعض قطع الأسطول العثماني[30]. وبعد اجتماعات عدة اخبر اغناتييف ممثلي الدولة العثمانية إذا لم يتم التوقيع على شروط الصلح قبل يوم 3 آذار1878، وهو اليوم الذي يصادف فيه ذكرى اعتلاء القيصر الكسندر الثانيAlexander II [31] عرش روسيا فأن الهدنة تعد باطلة وسوف تحتل القوات الروسية اسطنبول[32].

لم يكن باستطاعة المفاوضين العثمانيين الاعتراض على بنود المعاهدة لأنهما كانا يمثلان دولة منهزمة فضلا عن خشيتهما من أن تحتل روسيا اسطنبول إذا لم يتم التوقيع على المعاهدة في المدة المحددة، وفي 3 آذار أقام الأمير غورتشاكوف عرضا عسكريا للقوات الروسية في سان ستيفانو احتفالا بذكرى اعتلاء القيصر عرش البلاد وتوجه إلى قاعة الاجتماعات وطلب من الوفد العثماني التوقيع على المعاهدة في نفس اليوم وإلا فأن القوات الروسية المتواجدة في سان ستيفانو والبالغ عددها (20,000) مقاتل سوف تحتل اسطنبول، وهكذا وقع ممثلي الدولة العثمانية على المعاهدة في الساعة الخامسة من يوم 3 آذار 1878 دون دراسة كافية لبنودها[33]. تكونت معاهدة سان ستيفانو من 29 مادة[34] وهي:

المادة الأولى: نصت على رسم الحدود بين الدولة العثمانية والجبل الأسود وذلك لتلافي حدوث النزاعات بين الطرفين في المستقبل وتعيين لجنة مشتركة من الدول الأوربية ومعهم ممثلين من الدولة العثمانية والجبل الأسود للإشراف على رسم الحدود وإجراء التعديلات اللازمة حفاظا على الهدوء ومصالح كلا البلدين وكذلك إناطة مهمة الإشراف على سير السفن في نهر بويانا وتنظيمها إلى اللجنة الأوربية تجنبا للنزاع بين الدولة العثمانية والجبل الأسود.

المادة الثانية: تعترف الدولة العثمانية باستقلال إمارة الجبل الأسود ويجري التفاهم فيما بعد بين روسيا والدولة العثمانية والجبل الأسود حول تحديد شكل وطبيعة العلاقات بين الحكومة العثمانية وحكومة الجبل الأسود وكيفية تعيين وكلاء من قبل الإمارة في اسطنبول والمناطق الأخرى في الإمبراطورية العثمانية وكذلك إعادة تبادل السجناء الهاربين بين البلدين وعلى أهالي الجبل الأسود المقيمين أو المارين في الأراضي العثمانية احترام جميع القوانين العثمانية وإبرام اتفاقية بين الدولة العثمانية والجبل الأسود لتنظيم العلاقة بين السكان على حدود البلدين وأيضا تنظيم المسائل المتعلقة بالأعمال العسكرية وإذا حدث خلاف بين الباب العالي والجبل الأسود ولم يتوصلا إلى اتفاق فيلجأ البلدين إلى تحكيم روسيا أو إمبراطورية النمسا- المجر وإذا وقعت صدامات جديدة فيما بعد بين الحكومة العثمانية والجبل الأسود يترك أمرهما إلى روسيا والنمسا- المجر للفصل فيها بموجب اتفاق بين الدولتين وعلى إمارة الجبل الأسود إخلاء الأراضي غير الواقعة ضمن الحدود التي تم رسمها لها في غضون عشرة أيام ابتداء من توقيع الصلح[35].

المادة الثالثة: أكدت على اعتراف الدولة العثمانية باستقلال أمارة صربيا وكذلك رسم الحدود بين البلدين وتكوين لجنة مشتركة من ممثلي الدولة العثمانية وصربيا تساعدها دائرة روسية لرسم الخط النهائي للحدود خلال ثلاثة أشهر وتفصل كذلك في مسألة جزر درينا ويجب إشراك ممثل عن بلغاريا عند تحديد الحدود بين صربيا وبلغاريا[36].

المادة الرابعة: منح للمسلمين في الأراضي التابعة لصربيا حرية التصرف في ممتلكاتهم إذا لم يرغبوا الإقامة فيها وذلك بتأجيرها أو ترك أمرها إلى لجنة مشتركة من الدولة العثمانية وصربيا ومعهم ممثل من روسيا للنظر في جميع المسائل التي تخص الممتلكات غير المنقولة خلال ثلاث سنوات وتنظيم طريقة التصرف في البضائع التي تنتمي إلى العقارات حتى إبرام معاهدة مباشرة بين الدولة العثمانية وصربيا تحدد طبيعة العلاقة بين البلدين ومعاملة الرعايا الصرب الذين يعيشون أو يتنقلون في الأراضي العثمانية بموجب القانون الدولي ونصت كذلك على أن تخلي القوات الصربية الأراضي غير الداخلة ضمن الحدود صربيا خلال خمسة عشر يوما أبتداءا من يوم التوقيع على معاهدة السلام[37].

المادة الخامسة: نصت هذه المادة على اعتراف الدولة العثمانية باستقلال رومانيا استقلالا تاما وعقد معاهدة بين الحكومة العثمانية ورومانيا بشأن تعويضات الحرب. وكذلك معاملة رعايا الدولتين على وفق الأعراف الدولية[38].

المادة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر: تخص هذه المواد إمارة بلغاريا وقد نصت على منح بلغاريا الاستقلال الإداري والذاتي وأضيفت إليها مساحة كبيرة من الأراضي كما ضمت إليها معظم مقدونيا Macedonia والروميللي[39] وبذلك أصبحت تمتد من نهر الدانوب شمالا إلى بحر ايجة جنوبا ومن البحر الأسود شرقا إلى ألبانيا غربا، وأن يحكمها أمير ينتخبه الأهالي على أن يصدر السلطان فرمانا بتعيينه بعد موافقة الدول الأوربية الكبرى الموقعة على معاهدة باريس عام 1856 على ذلك بشرط أن لا يكون من أفراد الأسر الحاكمة في أوربا وأن يضع مجلس الأعيان دستور للبلاد قبل انتخاب الأمير وتقوم الدولة العثمانية بسحب قواتها من بلغاريا وتتولى الحكومة المحلية هدم القلاع المقامة في أنحاء البلاد وأن تدفع بلغاريا جزية سنوية للسلطان تودع في احد المصارف تختاره الحكومة العثمانية بعد الاتفاق مع روسيا والدول الأوربية الكبرى، كما تقرر بقاء القوات الروسية في بلغاريا لمدة سنتين إلى أن يتم تكوين قوة عسكرية بلغارية بحيث لا يكون في بلغاريا عند انسحاب القوات الروسية سوى الجيش البلغاري الذي تقرر أن يتكون من ست فرق من المشاة وفرقتين من الفرسان على أن لا يزيد تعداد هذا الجيش عن (50,000) مقاتل، ومنحت الدولة العثمانية الحق بمرور قواتها النظامية فقط عبر الأراضي البلغارية وكذلك نصت على أن سكان بلغاريا الذين يقيمون أو يتنقلون في الأراضي العثمانية سوف يكون ذلك وفقا للقوانين العثمانية[40]. هكذا ظهرت دولة بلغاريا الكبرى Big Bulgaria نتيجة الامتيازات الكثيرة التي منحتها لها المعاهدة[41] ولعل روسيا كانت تهدف من ذلك إيجاد موطئ قدم لها في البلقان من خلال إنشاء دولة بلغارية تهدد مصالح الدول الكبرى في البلقان والمضايق[42].

المادة الثانية عشر: نصت على هدم وإزالة كافة الحصون والقلاع العثمانية المقامة على نهر الدانوب، ومنع وجود أي سفن حربية في سواحل بلغاريا ورمانيا وصربيا، فيما عدا السفن الصغيرة والقوارب التي تستخدم في الشرطة النهرية وخدمات الحراسة في السواحل وكذلك الإبقاء على لجنة الدانوب الدولية وكافة الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها.

المادة الثالثة عشر: تتعهد الحكومة العثمانية بموجبها بإعادة الملاحة في نهر سولينا Sulina أو نهر سنة وتعويض الأفراد الذين تضرروا بسبب توقف الملاحة في نهر الدانوب أثناء الحرب ويتم تخصيص مبلغ (500,000) فرنك من الأموال المستحقة لهم من قبل لجنة الدانوب الدولية.

المادة الرابعة عشر: نصت هذه المادة على تنفيذ الإصلاحات التي اقترحتها الدول الأوربية في الجلسة الأولى لمؤتمر القسطنطينية مع التعديلات التي تم الاتفاق عليها فيما بين الدولة العثمانية وحكومات روسيا والنمسا- المجر ووضعها فورا في ولاية البوسنة والهرسك وأن لا يؤخذ شيء من واردات هاتين الولايتين حتى 1 آذار 1880 واستخدامها لتعويض اللاجئين والذين عانوا بسبب الأحداث الأخيرة دون تميز بسبب العنصر أو الدين وفقا للاحتياجات المحلية وبعد انتهاء المدة المذكورة يتم تحديد المبلغ الذي يدفعه الأهالي إلى الحكومة العثمانية في اسطنبول وفقا لاتفاق خاص بين الدولة العثمانية وروسيا وإمبراطورية النمسا-المجر. وهكذا منحت الولايتين استقلالا ذاتيا فقط ووضعت تحت رقابة روسية- نمساوية مشتركة[43].

المادة الخامسة عشر: تختص هذه المادة بجزيرة كريت حيث تعهدت الدولة العثمانية بتنفيذ أحكام اللائحة الأساسية الصادرة عام 1868[44] ووفقا لرغبات سكان اليونان كما تصدر مراسيم مماثلة للأبيروس وتيساليا وأجزاء أخرى من الدولة العثمانية في أوربا والتي لم يكن لها نظام خاص بها وتأليف لجنة من السكان الأصليين لوضع أحكام المرسوم الجديد ويتم عرضها على الحكومة العثمانية وروسيا للتشاور فيها قبل التنفيذ.

المادة السادسة عشر: نصت على إخلاء القوات الروسية أرمينيا وإعادتها إلى الحكم العثماني وتلاشيا لوقوع خلافات بين البلدين تعهدت الحكومة العثمانية بأجراء إصلاحات حسب الاحتياجات المحلية في المناطق التي يسكنها أرمن وتأمين المسيحيين من اعتداءات الأكراد والشراكسة.

المادة السابعة عشر: تتعهد الدولة العثمانية بإصدار عفو عام عن المعتقلين بسبب الأحداث الأخيرة في السجون العثمانية وكذلك منح الحرية لجميع المنفيين بسبب ذلك.
المادة الثامنة عشر: نصت على أن تأخذ الدولة العثمانية بنظر الاعتبار آراء الدول التي توسطت بخصوص قوتور Khotoor وترسيم الحدود العثمانية الإيرانية.
المادة التاسعة عشر: تقرر بموجب هذه المادة أن تدفع الدولة العثمانية غرامة حربية لروسيا وتم تحديدها على أساس: (900,000,000) روبل مقابل ثمن الأسلحة والذخائر والمهمات الحربية التي استهلكت في الحرب ومصاريف القوات الروسية، و(400,000,000) روبل مقابل الأضرار التي حدثت في السواحل الشمالية للبحر الأسود و (100,000,000) روبل مقابل الأضرار التي نجمت عن هجوم العثمانيين على القوقاز و (10,000,000) روبل مقابل الخسائر التي لحقت برعايا روسيا المقيمين في ولايات الدولة العثمانية والمنشات الروسية[45]. وبما أن الدولة العثمانية كانت لا تستطيع الدفع بسبب سوء أوضاعها الاقتصادية وافق القيصر الروسي على اخذ بعض الأراضي التي استولت عليها القوات الروسية في الحرب مقابل ذلك[46]، وهي مدن قارص واردهان وباطوم Batum وبايزيدBayezid ، ومنح الحرية للسكان في مغادرة تلك الأراضي أو البقاء فيها وأن تتنازل عن سنجق طولجة إلى رومانيا[47] مقابل تنازل الأخيرة عن بسارابيا التي تقع على منبع نهر الدانوب في أوربا لروسيا[48]. كما تنازلت الدولة العثمانية عن ارضروم إلى روسيا[49]. وقد قدر ثمن الأقاليم التي أخذت من الدولة العثمانية بمبلغ (1,110,000,000) روبل تخصم من مجموع الغرامة الحربية. ويتم الاتفاق بين الدولتين على الطريقة التي يتم بها سداد الجزء الباقي من الغرامة وهي (300,000,000) روبل[50].
المادة العشرون: تتخذ الحكومة العثمانية إجراءات فعالة لتسوية جميع الدعاوي القضائية الخاصة برعايا روسيا والمعلقة لعدة سنوات وتعويضها إذا لزم الأمر وتنفيذ الأحكام الصادرة دون تأخير.
المادة الواحد والعشرون: منح الحرية للسكان القاطنين في الأراضي التي أصبحت تابعة لروسيا بالإقامة فيها أو مغادرتها وبيع ملكية الأرض الخاصة بهم وذلك خلال مدة ثلاث سنوات وعند انتهاء المدة المذكورة ولم يغادروا البلاد أو يبيعوا أراضيهم سوف تكون تابعة لحكم روسيا أما المؤسسات والممتلكات الأخرى التي تقع خارج المناطق المذكورة فتباع في نفس الفترة بموجب اتفاق بين لجنة مشتركة من ممثلي الدولة العثمانية وممثلي روسيا وتتولى اللجنة ذاتها تحديد طريقة نقل المؤن والذخيرة وأدوات الحرب من المناطق التي سلمت إلى روسيا أو غيرها من الدول.
المادة الثانية والعشرون: تعهدت الدولة العثمانية بموجب هذه المادة بالمحافظة على أوضاع وحقوق وامتيازات القسيسين والرهبان وغيرهم من رعايا روسيا القاطنين في الدولة العثمانية وكذلك الزوار الروس الذين يقيمون أو الذين يزورون الأراضي العثمانية سواء في الأناضول أو الروميللي ويتمتع هؤلاء جميعا بكافة الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى، ويتولى السفير الروسي في اسطنبول والقناصل الروس مهمة حماية حقوقهم وممتلكاتهم وغيرهم من الموجودين في الأماكن المقدسة وأماكن أخرى من رهبان جبل اثوس الروسية المنشأ يتمتعون بالحقوق والامتيازات السابقة التي كانت لهم ويحتفظون بالأديرة الثلاثة في جبل اثوس والتبعيات الخاصة بهم ونفس الحقوق والامتيازات كسائر المؤسسات الدينية الأخرى التابعة لغيرهم[51].
المادة الثالثة والعشرون: جميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الحكومة العثمانية والحكومة الروسية فيما يخص التجارة والمحاكمة والمتعلقة برعايا روسيا القاطنين في الأراضي العثمانية والتي تعطلت أحكامها بسبب الحرب يجب أن تجري أحكامها كما في السابق وكذلك استئناف العمل بالمشاريع التجارية بين البلدين وغيرها بمقتضى أحكام المعاهدات المذكورة فيما عدا المواد التي نصت عليها هذه المعاهدة[52].
المادة الرابعة والعشرون: نصت هذه المادة على حرية الملاحة في مضيقي البوسفور والدردنيل في زمن السلم والحرب للسفن التجارية التي تقوم بعبور المضايق إلى روسيا، وكذلك في عودتها من البحر الأسود إلى البحر المتوسط بشرط أن تقتصر حرية المرور على السفن التابعة للدول التي وقفت على الحياد في زمن الحرب وكذلك تتعد الدولة العثمانية بفك الحصار على الشواطئ الموجودة بين البحر الأسود وبحر أزوف وعدم الالتزام بما جاء في معاهدة باريس عام 1856 وذلك بحياد البحر الأسود[53].
المادة الخامسة والعشرون: اتفقت الدولتين بمقتضى هذه المادة على انسحاب القوات الروسية من الأراضي العثمانية في البلقان خلال ثلاثة أشهر فيما عدا بلغاريا ابتدءا من تاريخ توقيع المعاهدة بين الطرفين، ومنح الحرية للقوات الروسية في استخدام الموانئ في البحر الأسود وبحر مرمرة لركوب السفن التابعة لروسيا أو تلك التي تستأجرها لهذا الغرض، وكذلك انسحاب القوات الروسية من الأراضي الواقعة في شرق الأناضول خلال ستة أشهر ابتدءا من تاريخ توقيع المعاهدة ولهم الحرية بالسفر عن طريق طرابزون للعودة إلى القوقاز أو عن طريق شبه جزيرة القرم. على أن تبدأ عملية الإخلاء مباشرة بعد تبادل وثائق التصديق بين الدولتين[54].
المادة السادسة والعشرون: أن الإدارة والنظام التي وضعتها روسيا في المناطق التي احتلتها قواتها أثناء الحرب والتي يجب إعادتها إلى الدولة العثمانية بموجب المعاهدة يجب أن تبقى على حالها حتى يتم انسحاب القوات الروسية منها ولا يحق للدولة العثمانية التدخل فيها وكذلك لا يسمح للقوات العثمانية بدخولها وعليه فأن قائد القوات الروسية يتولى مهمة إخبار الضابط الذي يعين من قبل الحكومة العثمانية عن موعد انسحاب القوات الروسية[55].
المادة السابعة والعشرون: لا يحق للحكومة العثمانية محاسبة أحد من رعايا الدول التي دخلت الحرب إلى جانب روسيا، ولا يحق لها أيضا منع أي شخص من رعايا الدولة الذين يرغبون بالسفر مع القوات الروسية.
المادة الثامنة والعشرون: اتفقت الدولتين بموجب هذه المادة بعد المصادقة على معاهدة السلام على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي كلا الدولتين بخصوص تبادل الأسرى تتخذ من اوديسا أو سيباستبول الروسيتين مقرا لها وتتحمل الحكومة العثمانية جميع نفقات الأسرى العثمانيين في مدة ست سنوات على ثمانية عشر قسطا وفقا للحسابات التي يضعها الممثلين، وكذلك يتم تبادل السجناء بين

الحكومة العثمانية وحكومات رومانيا وصربيا والجبل الأسود على نفس الأسس على انه يمكن خصم عدد السجناء الذين تسلمهم الدولة العثمانية من عدد الأسرى الذي سيحصلون عليه بالمقابل.

المادة التاسعة والعشرون: يتم التصديق على المعاهدة من قبل ممثلي جلالة إمبراطور روسيا وممثلي السلطان العثماني خلال خمسة عشر يوما أو اقل من ذلك أذا أمكن في مدينة سانت بطرسبورغ ويجري التصديق على مواد المعاهدة حسب الأصول المتبعة في معاهدات السلام وان الأطراف المتعاقدة سوف تعتبر نفسها ملزمة بهذه المعاهدة منذ لحظة تصديقها[56].

تعد هذه المعاهدة من أكثر المعاهدات التي سببت ضررا كبيرا بمصالح الدولة العثمانية وكونها من المعاهدات غير المتكافئة[57] إذ أفقدت الدولة الكثير من أملاكها ولاسيما في أوربا ولم يعد لها سوى نفوذ بسيط في البلقان فضلا عن الغرامة الحربية الكبيرة التي فرضت عليها في وقت كانت فيه خزانة الدولة على وشك الإفلاس[58]، وقد بقيت القوات الروسية بعد توقيع المعاهدة لمدة ستة أشهر وانسحبت بعد استعراض عسكري كبير للقوات الروسية التي لم يفصل بينها وبين العاصمة اسطنبول سوى بعض سفن الأسطول البريطاني المتواجد في بحر مرمره[59].

لم يكن السلطان عبد الحميد الثاني راضيا عن بنود المعاهدة لذلك قام بجهود دبلوماسية مكثفه، مستغلا معارضة الدول الأوربية الكبرى ولاسيما بريطانيا، للتخلص من الالتزام بها[60].

المبحث الثاني

ألتدخل البريطاني-النمساوي وإلغاء معاهدة سان ستيفانو

لم تسمح الظروف لروسيا بتحقيق ما كانت تسعى إليه بموجب معاهدة سان ستيفانو إذ واجهت معارضة شديدة من قبل الدول الأوربية الكبرى لبنود تلك المعاهدة[61] ولاسيما من قبل النمسا-المجر التي كانت من أكثر الدول رفضا لها[62].

لقد أثارت تلك المعاهدة التي أثرت في التوازن الدولي الرأي العام الأوربي والحكومات الأوربية[63] لأنها منحت روسيا نفوذا واسعا في شبه جزيرة البلقان وأعطتها الحق في التغلغل بشكل أكثر في الدولة العثمانية من خلال إنشاء دولة بلغاريا الكبرى التي كانت في حقيقة الأمر تدين بالولاء لروسيا فضلا عن سيطرتها على مناطق مهمة في آسيا وأوربا[64] وإذا كان السلطان قد اضطر للرضوخ لمطالب روسيا حفاظا على العاصمة اسطنبول فأن دول أوربا لن تقف موقف المتفرج ولاسيما إن القيصر قد اخذ يتحكم بمصير الشرق مخالفا للاتفاقيات المعقودة مع الدول الأوربية قبل بدء الحرب[65].

كانت معاهدة سان ستيفانو ضربة قاسية لرئيس الوزراء البريطاني آنذاك بنيامين دزرائيلي ولذلك عارضتها بريطانيا بشدة واقترح دزرائيلي ضرورة عقد مؤتمر بين الدول الكبرى لمراجعة هذه المعاهدة وإعادة النظر في موادها[66]. لأنها منحت روسيا مكاسب عديدة في البلقان وأحكمت سيطرتها على المضايق والملاحة في البحر الأسود. كما رأت إن روسيا قد حصلت بموجب المعاهدة على مركز متفوق في جنوب شرق أوربا يعرض المصالح البريطانية وسلامة مواصلاتها إلى الهند وجنوب شرق آسيا للخطر[67] بالإضافة إلى ذلك فأن وجود روسيا في الأناضول يهدد مصالح بريطانيا في الشرق الأدنى فضلا على إن هذه المعاهدة تتناقض مع بنود معاهدة باريس عام 1856 التي تقتضي بحث أحوال الدولة العثمانية عن طريق الوسط الأوربي[68].

لقد خشيت بريطانيا أن تكون روسيا صاحبة السيادة في شبه جزيرة البلقان على الرغم من إن المعاهدة لم تتعرض لمصر ولا لقناة السويس. إلا إن بريطانيا أقلقها الامتيازات التي تمتعت بها روسيا، فضلا عن ذلك فأنها ظنت إن المعاهدة جعلت من البحر الأسود بحيرة روسية وان بلغاريا قاعدة عسكرية مهمة تستخدمها روسيا للهجوم على اسطنبول وأقاليم الحوض الشرقي للبحر المتوسط في المستقبل. كما رأت إن استيلاء روسيا على قارص واردهان وباطوم والمناطق الملحقة بها في القوقاز يجعلها على مقربة من العراق وشمالي بلاد الشام تلك المنطقة التي تتمتع بأهمية عسكرية خطيرة لوقوعها على إحدى الطرق المؤدية إلى الخليج العربي والهند وهو طريق إضافي قد تلجأ إليه بريطانيا إذا توقفت الملاحة في قناة السويس لسبب أو لآخر[69].

ورأت بريطانيا إن بلغاريا ما هي إلا حليفا لروسيا في الدولة العثمانية يمكنه السيطرة على اسطنبول وبالنهاية تصبح الدولة العثمانية تحت رحمة روسيا وحلفائها في البلقان[70]، وقد صرح دزرائيلي بهذا الصدد موضحا بأن الروس أوجدوا دولة بلغارية كبرى لا يسكنها بلغار كما أوضح وليم غلادستون William Gladston [71] أن العديد من المناطق أعطيت جزافا لبلغاريا بمقتضى المعاهدة ولذلك يجب تقسيم الجزء الأوربي من الدولة العثمانية بالتساوي بين شعوب البلقان على وفق المبدأ القائل ((ارض البلقان لشعوب البلقان))[72]. وكان وزير شؤون الهند اللورد سالزبوري من مؤيدي إعلان الحرب على روسيا إذا لم يقبل القيصر عرض معاهدة سان ستيفانو كلها على الدول العظمى لتعديل شروطها[73]. وقد صوت (30,000,000) شخصا في البرلمان البريطاني على التسلح واستدعاء القطعات العسكرية من الهند وأبلغت الحكومة البريطانية روسيا إن معاهدة سان ستيفانو لا يمكن أن تدوم أكثر ولابد من عرضها على الدول الأوربية الكبرى في مؤتمر يضم تلك الدول[74].

حاولت روسيا تدارك الموقف وبعث غورتشاكوف رسالة إلى الحكومة البريطانية في 14 آذار 1878 جاء فيها: ((إن الروس سيعرضون معاهدة سان ستيفانو على الدول الكبرى بعد إعلانها، وأنهم لا يخفون شيئا منها))، وأكد غورتشاكوف بعد ثلاثة أيام ذلك التأكيد مرة أخرى للسفير البريطاني في سان بطرسبورغ اللورد لوفتوس، وأوضح أن روسيا سوف تعرض نص معاهدة سان ستيفانو على الدول الكبرى قبل انعقاد أي مؤتمر دولي، وفي 21 آذار 1878 صرح اللورد دربي بأن بريطانيا لابد أن تكون على علم بكل شروط معاهدة سان ستيفانو قبل انعقاد المؤتمر[75]. وقد افهم دزرائيلي غورتشاكوف بأن بريطانيا على استعداد للحرب في حالة رفض روسيا عرض بنود معاهدة سان ستيفانو على الدول الكبرى[76].

واقترح دزرائيلي على مجلس الوزراء في 27 آذار 1878 إعلان حالة الطوارئ لاستدعاء القوات الاحتياطية من الهند، وإرسال سبعة آلاف جندي هندي إلى جزيرة مالطا للسيطرة على قبرص والاسكندرونة. وفي بداية نيسان أمر دزرائيلي فرق

الجيش في الهند بالتحرك إلى مالطا لمنع روسيا من تحقيق أطماعها ولكن وزير الخارجية اللورد دربيLord Derby[77]اعترض على ذلك ورأى بأن تلك الإجراءات قد تؤدي إلى إثارة الحرب ضد روسيا، ولذلك قدم استقالته للمرة الثانية[78] وعين بدلا منه

اللورد سالزبوري الذي كان مصرا على إجبار روسيا على تعديل معاهدة سان ستيفانو ولو بالقوة لإضرارها حتما بالمصالح البريطانية[79].

وقامت بريطانيا بدور كبير لإبطال معاهدة سان ستيفانو بعد معرفتها ببنودها إلا أنها كانت ترغب من خلال بذلها تلك المساعي السيطرة على جزيرة قبرص مقابل وعدها للدولة العثمانية بالدفاع عن شرقي الأناضول [80] وكذلك عن أملاكها في آسيا أمام الخطر الروسي ومقابل ذلك طلبت من السلطان عبد الحميد الثاني أن يتعهد بأجراء الإصلاحات اللازمة في بلاده بالتشاور مع بريطانيا[81].

هكذا استغلت بريطانيا الظروف لكي تحصل على قاعدة بحرية في البحر المتوسط [82] وتجعلها قادرة في الدفاع عن الأناضول وأرمينيا ضد هجمات الروس وفي نهاية آذار 1878 اقترح دزرائيلي على البرلمان موافقته على السيطرة على جزيرة قبرص لكي تكون مركز للبحرية البريطانية ولكن لايارد السفير البريطاني في اسطنبول اعترض على ذلك قائلا بأن قبرص قليلة الأهمية في الدفاع عن اسطنبول واقترح أن تكون القاعدة البحرية البريطانية في العراق أو كريت أو الاسكندرونة أو في إحدى جزر ايجة وبعد مناقشات بين السياسيين البريطانيين تقرر الموافقة على اختيار جزيرة قبرص لتكون مركزا للقاعدة البحرية البريطانية[83].

قدم لايارد في 23 أيار 1878 مشروعا إلى الحكومة العثمانية يقضي باحتلال بريطانيا لجزيرة قبرص وطلب من السلطان ضرورة الموافقة خلال 48 ساعة على ذلك لأهمية المسألة بالنسبة للدفاع عن الدولة العثمانية. واضطر السلطان عبد الحميد الموافقة خشية أن يؤدي رفضه إلى استياء بريطانيا فتترك الدولة العثمانية وحدها أمام روسيا[84]. وفي 30 أيار 1878 بعث وزير الخارجية البريطاني اللورد سالزبوري إلى السفير البريطاني في اسطنبول هنري لايارد برسالة مبينا فيها له بان بريطانيا على استعداد لدعم الدولة العثمانية مقابل سيطرتها على قبرص ومنحه صلاحية التفاوض مع العثمانيين حول ذلك الأمر كما أكد في الرسالة ذاتها ضرورة تعهد الحكومة العثمانية بالقيام ببعض الإصلاحات العامة في ولاياتها ولا سيما في البلقان[85].

وفي 4 حزيران 1878 وقعت بين الدولة العثمانية وبريطانيا اتفاقية دفاعية عرفت باتفاقية قبرص[86] في اسطنبول وتكونت من مادتين[87] نصت الأولى على انه إذا كانت روسيا تستولي على باطوم أو اردهان أو قارص أو إحداهما وأرادت الاستيلاء بعد ذلك على بعض المناطق الواقعة في آسيا التابعة للدولة العثمانية، كما تم تقريره في معاهدة الصلح؛ فأن بريطانيا تتعهد بالتعاون مع الدولة العثمانية من أجل حماية تلك الأراضي بقوة السلاح مقابل أن تعد الأخيرة بريطانيا بأجراء الإصلاحات اللازمة في ممتلكاتها، والتي سيتم الاتفاق على كيفية إجرائها فيما بعد، وأن تحمي المسيحيين وغيرهم من الرعايا القاطنين في بلادها، وبهدف تمكين بريطانيا من القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإجراء ما تعهدت به؛ فان بريطانيا ستقوم بالاستيلاء على جزيرة قبرص. أما المادة الثانية فقد نصت على تحديد إمضاء هذه المعاهدة من قبل الدولتين المذكورتين بعد إعداد هذا الاتفاق بشهر واحد أو أقل أذا أمكن[88]. ومن الملاحظ أن بريطانيا حققت بحصولها على قبرص نصرا دبلوماسيا كبيرا فقد استكملت سيطرتها على معظم البحار والممرات المائية المهمة بالنسبة لها إذ كانت تسيطر على مالطا وعلى جبل طارق وسنغافورة وهونغ كونغ وقناة السويس[89]. ولم يكن رفض بريطانيا للمعاهدة حفاظا على مصالح الدولة العثمانية ولكن لاعتقادها بأنها أعطت روسيا مركزا متفوقا في شرق البحر المتوسط وهذا يتعارض مع المصالح البريطانية ولاسيما طرق المواصلات إلى الهند وجنوب شرق آسيا كما إن وجود روسيا في آسيا الصغرى قد يؤدي إلى تكوين قاعدة روسية في ثغر الاسكندرونة، ولهذا السبب قررت بريطانيا التدخل وإجبار روسيا بعرض المعاهدة على مؤتمر يمثل الدول الكبرى للنظر في بنودها[90].

اعترضت إمبراطورية النمسا- المجر أيضا على بنود معاهدة سان ستيفانو وذلك لان إنشاء دولة بلغاريا يعد مخالفا لاتفاقية بودابست التي وقعتها مع روسيا في 15 كانون الثاني 1877 وتعهدت فيها الأخيرة بعدم إنشاء دولة بلقانية كبرى[91]، بالإضافة إلى ذلك فأن وجود روسيا في جنوب شرق أوربا سوف يقف حائلا دون حصول النمسا على أي تعويضات عن الممتلكات التي خسرتها في ايطاليا وألمانيا مؤتمر باريس[92] كما إن النفوذ الروسي في البلقان يهدد مصالح النمسا هناك التي رأت أن بلغاريا قاعدة روسية تشجع العناصر السلافية على الثورة في الممتلكات النمساوية ونتيجة لذلك طالب إمبراطور النمسا-المجر فرانسيس جوزيف Francis Josef[93] إعادة النظر في المعاهدة في مؤتمر يضم الدول الأوربية التي أخذت على عاتقها مسؤولية ضمان سلامة الإمبراطورية العثمانية في مؤتمر باريس عام 1856وهم كل من بريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا[94] وعدم حصر المسألة البلقانية بين روسيا والدولة العثمانية ودعا الكونت فردريك بوست Count Friedrich Beust[95] سفير النمسا-المجر في لندن في 12 آذار 1878 البريطانيين إلى بيان موقفهم من المعاهدة قبل عقد مؤتمر دولي للنظر في الأزمة البلقانية وبعد يوم من ذلك أجابت بريطانيا على طلب النمسا-المجر ودعت إلى عرض شروط المعاهدة على مؤتمر دولي لمناقشتها ومع ذلك كان الإمبراطور فرنسيس جوزيف يرفض دخول الحرب ضد روسيا إلا عند الضرورة[96]. وفي 23 نيسان 1878 بعث دزرائيلي برسالة إلى الملكة فكتوريا أوضح لها فيها السياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية تجاه الروس مبينا الخطر الذي يشكله التقدم الروسي تجاه العاصمة العثمانية مؤكدا على أهمية إيقاف ذلك التقدم وإرجاع القوات الروسية إلى روسيا وهذا ما كانت تسعى الحكومة البريطانية لتحقيقه للحفاظ على كيان الإمبراطورية العثمانية من الوقوع بيد الروس لان ذلك في حالة حدوثه سيشكل خطرا على عموم الدول الأوربية[97].

أما ايطاليا فأنها وقفت على الحياد لأنه ليس لها مصالح في البلقان وكذلك فرنسا[98] وفيما يخص موقف ألمانيا فقد حاولت تهدئة الموقف خشية قيام حرب بين روسيا وبريطانيا وقد اقترح اوتو فون بسماركOtto Von Bismarek [99]إبعاد كل من الجيش الروسي والأسطول البريطاني عن اسطنبول كشرط أساسي لقبوله مهمة الوساطة بين الطرفين[100]. كما أعلن بسمارك في أثناء

خطابه في مجلس النواب الألماني بأن المعاهدة الروسية العثمانية يجب أن تعرض على الدول الموقعة على معاهدة باريس عام1856[101].

عارضت دول البلقان هي الأخرى المعاهدة لأنها جعلت السيادة للشعوب السلافية في البلقان بتأسيس بلغاريا الكبرى[102] فبالنسبة لصربيا على الرغم من دخولها الحرب مره ثانية ضد الدولة العثمانية بعد سقوط حصن بلفنة إلا إن المعاهدة لم تمنحها شيئا من المكاسب الإقليمية في الوقت الذي أغدقت فيه على بلغاريا الكثير من المكاسب الإقليمية حتى جعلت منها دولة كبرى. واحتجت لدى الحكومة الروسية ولكن الروس أجابوا صراحة واضحة إن مصالح روسيا تأتي أولا وبلغاريا ثانيا ومصالح صربيا تأتي في النهاية[103] كما اعترضت اليونان على المعاهدة لأنها قضت على آمالهم في مد حدود دولتهم شمالا ولاسيما في مقدونيا[104] وطالب أمير منطقة باطوم بفرض الحماية البريطانية على منطقته. أما الرومانيون فعلى الرغم من تحالفهم مع روسيا إلا أنهم غضبوا عليها لأخذها بسارابيا منهم، وتعويضهم بمنطقة دبروجا الفقيرة[105] كما شكل الالبانيون عصبة قومية في مدينة برزرن عرفت باسم العصبة الألبانية Albanian League أو عصبة برزرن Prizrendit League لها لجان فرعية في مختلف أنحاء البلاد وقد أرسلت تلك اللجان مذكرات إلى الدول الأوربية الكبرى اعترضت فيها على ضم مناطقهم إلى الدول البلقانية الأخرى بموجب معاهدة سان ستيفانو[106].

لم يبالي الروس بكل تلك المعارضة لأنهم كانوا يشعرون أنهم حصلوا بمقتضى المعاهدة على مكاسب عديدة سلم بها السلطان العثماني مضطرا أمام تهديدهم العاصمة اسطنبول. وكان الروس في الواقع على استعداد للمساومة على تلك المكاسب لكي ينالوا منها اكبر قدر ممكن ويتنازلوا عن بعضها إن أجبرتهم الظروف على ذلك[107].

سعت روسيا في تلك الأثناء وقبل عقد مؤتمر برلين إلى منع أي تقارب بين إمبراطورية النمسا-المجر وبريطانيا، لذلك دخلت في مفاوضات مع النمسا-المجر ولكن لم تتوصل الدولتين إلى اتفاق بسبب تضارب مصالحهما في البلقان. وفي الوقت نفسه أجرت روسيا مباحثات مع الحكومة البريطانية انتهت في 20 أيار 1878بعقد اتفاقية سرية بين الدولتين تعهدت بموجبه روسيا لبريطانيا ألا تمتد بلغاريا جنوبي جبال البلقان وبالمقابل وافقت بريطانيا على استيلاء روسيا على باطوم وقارص وجنوب بسارابيا. كما عقدت بريطانيا اتفاقية مع النمسا-المجر في 6 حزيران 1878 تعهدت فيها الدولتين بمنع قيام دولة بلغارية كبيرة تمتد عبر جبال البلقان وكذلك إعادة المناطق البلغارية التي أخذت من الدولة العثمانية إلى سيادة السلطان العثماني فضلا عن تعهدها بدعم مطالب النمسا-المجر فيما يخص البوسنة في مؤتمر برلين[108]. وتم إبلاغ الروس بمغادرة اسطنبول أو ترك غاليبولي والمضايق إلى بريطانيا أو القوى المحايدة كما أخبروا بوجوب تقديم شروط الصلح مع الدولة العثمانية إلى مؤتمر للموافقة عليها أو رفضها ولكن روسيا تمسكت بموقفها واخذ دزرائيلي يستعد للخيار العسكري وتوقع الجميع الحرب ولكن روسيا تنازلت ووافقت على عرض معاهدة سان ستيفانو على الدول الأوربية في مؤتمر يضم تلك الدول بعد وصول القوات الهندية إلى مالطا وقد كتب دزرائيلي عن المؤتمر المقرر عقده قائلا: ((إذا ما كنا شجعانا ومصممين على رأينا فسوف نحصل على الصلح، ونملي شروطه على أوربا... علينا أن نحافظ على الإمبراطورية ونضمن الصلح، وأعتقد أننا نستطيع تحقيق هذين الهدفين)) [109].

وأمام تضارب مصالح الدول الأوربية الكبرى في البلقان مع المصالح الروسية كادت الأمور أن تتأزم وتؤدي إلى اندلاع حرب كبرى تتزعمها بريطانيا ضد روسيا ولكن المستشار الألماني بسمارك تمكن بحنكته السياسية من تدارك الموقف ودعا إلى عقد مؤتمر في برلين لتسوية المشكلات الأوربية[110].

المبحث الثالث

مؤتمر برلين 1878وانتهاء الحرب الروسية-العثمانية رسميا

لم تكن الدول الأوربية، بعد الهزائم التي لحقتها روسيا بالدولة العثمانية، وعلى رأسها بريطانيا والنمسا تسمح أن تحصل روسيا على كل هذه المكاسب وحدها بموجب معاهدة سان ستيفانو وان تأخذ أملاكا واسعة من الدولة العثمانية فضلا عن إنشاء دول تحت حمايتها ونفوذها دون أن تتدخل لتعديل معاهدة سان ستيفانو التي أرغمت روسيا الدولة العثمانية على توقيعها بما يلائم مصالحها[111]. وقد تولى بسمارك دور الوساطة بخصوص تلك المسألة لأنه كان يخشى من قيام حرب أوربية قد تعرض ألمانيا للخطر وتحقيقا لذلك دعا دول أوربا لحضور المؤتمر المقرر عقده في برلين الأمر الذي اغضب القيصر الروسي لأنه يعلم إن المؤتمر سوف يجرد روسيا من المكاسب التي حصلت عليها في معاهدة سان ستيفانو لكن بريطانيا هددت روسيا بإعلان الحرب لو رفضت عقد المؤتمر وقامت باستعراض للأسطول البريطاني في المياه العثمانية لإقناع روسيا بحضور المؤتمر[112].

أدركت روسيا في ذلك الوقت خطورة الموقف وان رفضها سوف يؤدي إلى استياء الدول الكبرى. فلم تكن دول أوربا منذ حرب القرم على استعداد لدخول الحرب ضد روسيا مثلما كانت هذه المرة. لذلك وافقت روسيا على عرض معاهدة سان ستيفانو على الدول العظمى لتعديل شروطها وذلك في مؤتمر دولي حتى تتخلص من شعور العداء لها من قبل الدول الأوربية التي عارضت المعاهدة[113]. وعلى أساس ذلك اتفقت الدول الأوربية بما فيها روسيا على عقد المؤتمر وقد عقد المؤتمر في برلين[114] في 13 حزيران 1878 برئاسة بسمارك وبحضور مندوبي الدول الكبرى وقد مثل ألمانيا كل من بسمارك ووزير الخارجية برنهارد بالوBernhard Bulow [115] والسفير الألماني في باريس الأمير هوهينلو Prince Hohenlohe وعن بريطانيا رئيس الوزراء دزرائيلي ووزير الخارجية اللورد سالزبوري واللورد اودو روسل سفير بريطانيا في برلين، أما النمسا-المجر فقد مثلها وزير الخارجية الكونت اندراسي والكونت كاروليCount Karolyi سفيرها في برلين والبارون هنريتش هايمرل Heinrich Haymerle[116] سفيرها في روما ومثل روسيا المستشار ووزير الخارجية الأمير غورتشاكوف والسفير الروسي في لندن الكونت شوفالوف والبارون اوبريلBaron Oubril سفيرها في برلين، ومثل فرنسا وزير الخارجية الفرنسي وليم ودنغتون

William Waddington [117] والسفير الفرنسي في برلين الكونت تشارلز فاليير Charles Vallier[118] والمسيو ديسبري Monsieur Desprey رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية، ومثل ايطاليا وزير الخارجية الكونت لودوفيكو كورتي Lodovico Corti[119] والكونت دي لوني Count De Launay سفير ايطاليا في برلين بينما مثل الدولة العثمانية

السفير العثماني في برلين سعد الله بك والكسندر كاراثيودوري باشا Alexander Karatheodori (1833-1906) ووزير الأشغال العامة والقائد العسكري المشير محمد علي باشا[120]. والواقع إن موافقة الدول الكبرى على الاجتماع في برلين هو بمثابة اعتراف ضمني بالمركز السياسي الممتاز الذي أصبحت تشغله ألمانيا بفضل الحنكة السياسية التي كان يتمتع بها مستشارها بسمارك[121].

أرسلت بعض دول البلقان مندوبين عنها أيضا لعرض مطالبهم في المؤتمر لكن لم يسمح لهم بحضور الجلسات إلا فيما يخص الأمور المتعلقة ببلادهم، وقد حضر المؤتمر رئيس وزراء رومانيا اون قسطنطين براتينو Ion Constantin Bratianu[122] وميخائيل كوغالنيسونو Mihail Kogalniceanu ومثل صربيا رئيس الوزراء جوفان ريستيتش Jovan Ristitch[123] وعن الجبل الأسود الأمير بوزو بتروفج BozoPetrovic وستانكو رادوفتج Stanko Radonjic وعن اليونان ثيودورس دلجانزي Theodoros Deligiannis [124].

وأثناء المباحثات السرية اقترح بسمارك تقسيم الإمبراطورية العثمانية بين الدول الكبرى فعرض على بريطانيا مصر وعلى فرنسا تونس والشام وعلى النمسا البوسنة والهرسك وعلى روسيا البوغازيين (البوسفور والدردنيل) مصرحا بأنه لا يريد شيئا لدولته ولم تذكر تلك العروض بصورة رسمية في مقررات المؤتمر التي اقتصرت على النتائج المباشرة للحرب[125].

أهملت آراء العثمانيين من قبل الدول الأوربية الكبرى في المؤتمر[126] واهتم المؤتمر أيضا بالمسألة البلغارية لأنها كانت أكثر المسائل إثارة للدول الأوربية الكبرى ضد معاهدة سان ستيفانو ومع ذلك فأن مندوبي بلغاريا لم يحضروا المؤتمر ولم يستمع إلى آرائها فقد أصرت روسيا على إن تتحدث باسم البلغاريين ومنعت وصول مندوبي بلغاريا إلى المؤتمر لكي يعرضوا وجهة النظر البلغارية وكذلك لم يحضر للمؤتمر مندوبين عن البوسنة والهرسك وعن صربيا والجبل الأسود، وشاركت اليونان التي شاركت في المؤتمر بصفتها دولة مستقلة ولكن مندوبي الدول الكبرى أوضحوا لممثلي اليونان أن مطالبهم تأتي بالدرجة الثانية أمام معظم مطالب الدول الأوربية الكبرى. ولهذا لم تهتم الدول فيما عدا فرنسا بمطالب اليونان بخصوص ضم بعض الجزر الأخرى لها[127].

وخلال المؤتمر تم مناقشة مسألة البوسنة والهرسك إذ رفضت النمسا-المجر ما جاء في معاهدة سان ستيفانو بمنح الإقليمين حكما ذاتيا وأعلنت إنها على استعداد لاحتلالهما وإدارتهما وأيدت بريطانيا وألمانيا ذلك، وأجرت النمسا-المجر مشاورات مع روسيا بشأن الموضوع ولكن روسيا رفضت ذلك مما دفع النمسا-المجر إلى تقديم مذكرة للمؤتمر تعهدت فيها أن يكون الاحتلال مؤقتا وأوضحت أنها مستعدة لإجراء مباحثات مع الدولة العثمانية بعد المؤتمر أيضا، ووافقت روسيا على الطلب الأمر الذي أثار مخاوف ألمانيا لان هذا الاتفاق قد يؤثر على التوازن الدولي واقترحت احتلال ايطاليا لتونس بالاتفاق مع بريطانيا، وقد حصلت بريطانيا في المؤتمر على مساندة فرنسا التي كانت تأمل في الحصول على بعض المكاسب في مجال التوسع الاستعماري ودفع بريطانيا للتعاون معها بشأن الديون العثمانية، أما بسمارك فحاول أن يظهر بمظهر الوسيط النزيه الذي همه الأول منع حصول نزاع بين الدول الأوربية ولكنه كان في الواقع يساند مطالب النمسا-المجر وبريطانيا ولهذا أصبح موقف روسيا في المؤتمر صعبا واضطرت إلى الموافقة على المطالب الدولية[128].

وبعد مفاوضات استمرت حوالي شهر وقعت معاهدة برلين في 13 تموز 1878 وتكونت من 64 مادة[129] وديباجة جاء فيها: ((صاحب الجلالة القيصر الألماني، وصاحب الجلالة قيصر النمسا-المجر ورئيس الجمهورية الفرنسية، وصاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورة الهند، وصاحب الجلالة ملك ايطاليا، وصاحب الجلالة إمبراطور روسيا كلها، وصاحب الجلالة السلطان العثماني رغبة منهم في تقرير فكرة للنظام الأوربي تبعا لنصوص معاهدة باريس 30 آذار 1856 ولجميع المسائل التي ظهرت في الشرق نتيجة لأحداث السنوات الماضية للحرب التي وضعت نهاية لمعاهدة سان ستيفانو على اتفاق تام بأن عقد مؤتمر هو خير وسيلة لتسهيل التقارب بينهم ولذا عين جلالتهم ورئيس الجمهورية الفرنسية ممثليهم الذين اجتمعوا وفقا لاقتراح النمسا-المجر ودعوة ألمانيا وخولوهم كل السلطات.. وفقا للعرف الدولي))[130]. وأهم ما جاء في معاهدة برلين :

المادة الأولى : تكون بلغاريا إمارة مستقلة في الأمور الداخلية على أن تدفع جزية سنوية إلى الدولة العثمانية[131].

المادة الثانية : نصت على ضم العديد من الأراضي إلى إمارة بلغاريا وتعيين حدودها عن طريق لجنة أوربية تمثل فيها الدول الممثلة وتهتم هذه اللجنة بمسألة ضرورة دفاع السلطان عن الحدود البلقانية للروملي الشرقية.

المادة الثالثة : ينتخب أمير بلغاريا من قبل الأهالي ويعين من قبل السلطان العثماني بعد موافقة الدول الكبرى شرط ألا يكون احد أفراد الأسر الحاكمة في أوربا[132].

المادة الرابعة: بعد انتخاب الأمير يجتمع أعيان البلغاريين لترتيب نظام الإمارة وفي الجهات التي يكون سكانها من العثمانيين وأهل رومانيا وغيرهم، ويلزم مراعاة حقوقهم ومصالحهم فيما يتعلق بقضية الانتخاب وترتيب الأحكام الأساسية.

المادة الخامسة : المواد الآتية تكون أساسا للحقوق العمومية في بلغاريا، وهي أن الاختلاف في المذاهب والاعتقادات لا يخرج أحدا من الأهلية والجدارة من تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية أو بدخوله في الوظائف الميرية أو العمومية ونواله الشرف أو استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره، فأن الحرية أو مباشرة جميع الأعمال الدينية ينبغي تأمينها لجميع الناس القاطنين في بلغاريا من أهلها ومن الأجانب أيضا ولا يمنع اتخاذ مانع لترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو لعلاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين[133].

المادة السادسة : تأسيس حكومة مؤقتة في بلغاريا تحت رعاية قيصر روسيا حتى يتم انتخاب الأمير وتأليف لجنة من الممثلين العثمانيين وقناصل الدول الموقعة على المعاهدة لمراقبة أعمال الحكومة المؤقتة والفصل في المنازعات التي تحدث بين المندوبين قناصل الدول التي حددت بتسعة أشهر ابتداء من يوم توقيع المعاهدة.

المادة السابعة : لا يمكن للفترة المؤقتة أن تستمر أكثر من تسعة أشهر من وقت موافقة الدولة على المعاهدة.

المادة الثامنة : التزام الدولة العثمانية بكافة المعاهدات التجارية والبحرية المعقودة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية في بلغاريا[134].

المادة التاسعة : الجزية السنوية التي تدفعها بلغاريا في كل سنة إلى الحضرة السلطانية يكون دفعه إلى البنك الذي يعينه الباب العالي ويكون تعيين المبلغ عند ختام السنة الأولى باتفاق بين الدول الموقعة على المعاهدة.

المادة العاشرة : جميع التعهدات والاتفاقات التي وعدت الدولة العثمانية بأجرائها مع شركة سكة الحديد بين وارنة وروسجق تدخل في عهدة إمارة بلغاريا اعتبارا من مبادلة التوقيع على المعاهدة، أما الحسابات السابقة بين الشرطة المذكورة والدولة العثمانية فأمرها يكون بين الدولة العثمانية وحكومة البلغارية والشركة المذكورة[135].

المادة الحادية عشر : نصت على انسحاب القوات العثمانية من بلغاريا مع هدم جميع الحصون القديمة على حساب الحكومة البلغارية خلال مدة عام واحد وعدم بناء حصون جديدة.

المادة الثانية عشر : المسلمون وغيرهم الذين لهم أملاك في بلغاريا ويريدون السكن خارج الإمارة لهم حق الاحتفاظ بأملاكهم ويمكنهم إيجارها إلى غيرهم وإدارتها بمعرفة من ينتخبونه، وتشكل لجنة مؤلفة من العثمانيين والبلغاريين لتسوية جميع المسائل المتعلقة بكيفية نقل وتشغيل أملاك الوقف لحساب الباب العالي والمسائل المتعلقة بالذين لهم مصالح فيها وهذه التسوية تكون في ظرف سنتين ثم إن البلغاريين الذين يسافرون أو يسكنون في باقي أطراف الممالك العثمانية يكونون تحت الأحكام والقوانين العثمانية[136].

المادة الثالثة عشر : تقرر أن تكون في جنوب البلقان ولاية الروميللي الشرقية تحت سلطة الدولة العثمانية سياسيا وعسكريا مع تتمتعها باستقلال ذاتي إداري ويحكمها والي مسيحي لمدة خمس سنوات[137].

المادة الرابعة عشر : حدود ولاية الروميللي الشرقية تكون متصلة بحدود إمارة بلغاريا من جهتي الشمال والشمال الغربي وتشمل الولاية جميع المناطق البلغارية الواقعة إلى الجنوب من جبال البلقان[138].

المادة الخامسة عشر : تعهدت الدولة العثمانية بحماية الحدود البحرية والبرية للولاية ومنحت حق بناء الاستحكامات وإقامة القوات العسكرية في تلك المنطقة وتتولى أيضا أقامة قوة نظامية محلية من السكان بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية وذلك بهدف حفظ الأمن والنظام داخل الولاية والسماح للقوات العثمانية بالمرور عبر أراضي الولاية.

المادة السادسة عشر : يحق لحاكم ولاية الروميللي الشرقية باستدعاء قوات عسكرية عثمانية إذا حصل ما يخل بالأمن والنظام الداخلي أو في حالة تعرض الولاية لتهديد خارجي على أن يبلغ سفراء الدول الكبرى في اسطنبول عن قراره والسبب الذي دعا إلى ذلك.

المادة السابعة عشر : يكون تعيين الحاكم لمدة خمس سنوات من قبل الحكومة العثمانية باتفاق الدول الأوربية الكبرى.

المادة الثامنة عشر : تأليف لجنة أوربية للنظر في تنظيم إدارة ولاية الروميللي الشرقية بالاتفاق مع الحكومة العثمانية لتحديد صلاحيات الوالي وتنظيم الأمور المالية والإدارية في الولاية.

المادة التاسعة عشر : يناط بعهدة اللجنة الأوربية بالاتفاق مع الدولة العثمانية الإدارة المالية في الولاية إلى أن يتم وضع القوانين الجديدة لولاية الروميللي الشرقية[139].

المادة العشرون : جميع المعاهدات والاتفاقيات والمعاملات التي وقعت بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية، أو التي ستعقد فيما بعد، يكون معمولا بها في ولاية الروميللي الشرقية كما هو جار في سائر السلطنة العثمانية، وجميع الامتيازات التي حازها الأجانب على اختلاف وظيفتهم ومصلحتهم تبقى محترمة في الولاية المذكورة وقد تعهدت الدولة العثمانية بأن جميع أحكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون معمولا بها ومرعية الإجراء.

المادة الحادية والعشرون : تحتفظ الحكومة العثمانية بكافة حقوقها وتعهداتها فيما يخص سكك الحديد.

المادة الثانية والعشرون : بقاء قوة روسية في إمارة بلغاريا وولاية والروميللي الشرقية مؤلفة من ست فرق من المشاة وفرقتين من الخيالة لا تزيد على (50,000) مقاتل وتكون مصاريفهم على الحكومة المحلية في الإمارة والولاية وتبقى علاقاتهم مع روسيا ومواصلاتهم عبر رومانيا بحسب الاتفاقيات المعقودة بين رومانيا وروسيا. كما يحق لهذه القوات استخدام الموانئ العثمانية على البحر الأسود مثل فارنا وبورغاس لنقل وإقامة مخازن الأسلحة فيها طيلة مدة إقامتهم، وتبقى هذه القوات في الإمارة والولاية مدة (9) أشهر ابتداء من يوم التوقيع على المعاهدة، وتعهدت روسيا انه قبل انقضاء المدة تمنع مرور قواتها من رومانيا فتخلو منهم إمارة بلغاريا.

المادة الثالثة والعشرون : تتعهد الدولة العثمانية بتطبيق الدستور الذي أعطى لجزيرة كريت عام 1868 مع إدخال التعديلات الضرورية عليه وكذلك أن تطبق في بقية الولايات أنظمة وقوانين على ما تقتضيه المصالح الداخلية، ويشكل من قبل الدولة العثمانية لجان متخصصة يكون اغلب أعضائها من الأهالي للنظر في متعلقات الأنظمة اللازم إجراؤها في كل ولاية يتم عرضها على السلطات العثمانية للنظر فيها، وقبل أن يعمل بها وتجعل دستورا للعمل يلزم الباب العالي أخذ رأي اللجنة الأوربية المنعقدة للنظر في أحوال الروميللي الشرقية.

المادة الرابعة والعشرون : في حالة عدم حدوث اتفاق بين الدولة العثمانية ودولة اليونان فيما يتعلق بتعديل الحدود فيحق لدول ألمانيا والنمسا – المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا وروسيا التوسط بين الفريقين تسهيلا للمذاكرات[140].

المادة الخامسة والعشرون : تقرر أن تقوم إمبراطورية النمسا- المجر باحتلال البوسنة والهرسك احتلالا مؤقتا رغبة من الدول الكبرى في استرضاء النمسا-المجر والسماح لها بإقامة حاميات عسكرية وطرق مواصلات عسكرية وتجارية في سنجق نوفي بازار على أن تبقى الإدارة العثمانية قائمة في الولاية[141].

المادة السادسة والعشرون: نصت على اعتراف الدولة العثمانية باستقلال ولاية الجبل الأسود استقلالا تاما.

المادة السابعة والعشرون: ألزمت المعاهدة دولة الجبل الأسود بموجب هذه المادة بضمان حقوق الأهالي كافة وعدم التمييز بينهم بسبب انتماءاتهم الدينية والقومية، مع تمتعهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية وحق توليتهم الوظائف ومنحهم الحرية الدينية.

المادة الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون: نصت هذه المواد على تعيين حدود الجبل الأسود وضمت إليها ميناء أنتواري على ساحل البحر الادرياتيكي وحرية الملاحة في نهر بويانا لإغراض النقل المدني فقط، ولا يسمح لها ببناء الحصون والقلاع العسكرية على هذا النهر وكذلك لا يسمح للدول الأخرى أن تدخل أساطيلها إلى ميناء أنتوارى ولا يحق للجبل الأسود أن يقتني سفنا حربية في ميناء أنتواري. وكذلك هدم جميع الحصون في البحر الأسود وان تقوم إمبراطورية النمسا-المجر بإدارة الشؤون البحرية وشؤون الصحة في ميناء أنتواري وسواحل الجبل الأسود وتتفق النمسا-المجر والجبل الأسود على القيام بمد سكك الحديد وإنشاء طرق المواصلات في الأراضي التي دخلت في حوزة الإمارة وتأمين حرية المواصلات.

المادة الثلاثون: أن المسلمين الذين لهم أملاك في ولاية الجبل الأسود ويرغبون بالسكن في خارج الولاية لهم حق الاحتفاظ بأملاكهم ولهم الحق بتأجيرها أيضا، وتشكيل لجنة مشتركة من ممثلي العثمانيين والجبل الأسود للنظر في المسائل التي تتعلق بتلك الأملاك خلال مدة ثلاث سنوات.

المادة الواحد والثلاثون: يتم الاتفاق بين الحكومة العثمانية وولاية الجبل الأسود فيما يخص تعيين وكلاء من الولاية في اسطنبول أو في مناطق أخرى من الدولة العثمانية، وبالنسبة لأهالي الجبل الأسود المقيمين في الأراضي العثمانية أو المسافرون فأنهم يخضعون للقوانين العثمانية حسب الأصول المقررة بين الدول وحسب العوائد المقررة للجبل الأسود.

المادة الثانية والثلاثون: نصت على انسحاب قوات الجبل الأسود من الأراضي العثمانية وغير الداخلة ضمن حدود الولاية خلال عشرين يوما ابتدءا من تاريخ توقيع المعاهدة وكذلك الحال بالنسبة للقوات العثمانية على أن تضاف لمدتهم خمسة عشر يوما لإخلاء الأماكن المعنية ونقل الذخائر والمعدات التي لا يمكن رفعها حالا.

المادة الثالثة والثلاثون: تتحمل ولاية الجبل الأسود جزءا من ديون الدولة العثمانية مقابل الأراضي التي دخلت في حوزتها بموجب معاهدة الصلح ويتم تعيين هذا المبلغ من قبل ممثلي الدول الأوربية في اسطنبول بالاتفاق مع الدولة العثمانية[142].

المادة الرابعة والثلاثون: نصت على اعتراف الدول الموقعة على معاهدة برلين باستقلال ولاية الصرب[143].

المادة الخامسة والثلاثون: لا يمكن التمييز بين مواطني الولاية في الدين واللغة مع تمتعهم بكافة الحقوق السياسية والمدنية ولجميع الأهالي التابعين لصربيا والأجانب أيضا الحرية التامة في جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو في علاقتهم مع رؤسائهم.

المادة السادسة والثلاثون : إمارة الصرب تكون مالكة للأراضي الموجودة في ضمن الحدود التي تم الاتفاق عليها.

المادة السابعة والثلاثون : لا يغير شيء من الشروط المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الدول الأجنبية وبين ولاية صربيا إلى أن تعقد اتفاقيات جديدة بدلا منها، ولا يمكن أن يؤخذ رسوم على البضائع التي تمر في الصرب مرسلة إلى جهة أخرى. أما الامتيازات الشاملة لرعايا الدول الأجنبية في صربيا وحقوق الأحكام وحماية القناصل لرعاياهم على الأصول المعمول بها فتقرر أن تبقى مرعية الإجراء إلى أن يحصل اتفاق بين ولاية الصرب والدول الأجنبية على تعديلها.

المادة الثامنة والثلاثون : تلتزم الدولة العثمانية بالتعهدات التي تعهدت بها مع إمبراطورية النمسا- المجر أو مع شركة سكة الحديد في الروميللي فيما يتعلق بإتمام السكك الحديدية وتشغيلها في الأراضي التي دخلت في حوزة صربيا مرعية الإجراء عند إمارة الصرب، وعند التوقيع على هذه المعاهدة يعقد اتفاق بين النمسا- المجر والدولة العثمانية وإمارة بلغاريا على قدر ما يخصها لتسوية هذه المسائل[144].

المادة التاسعة والثلاثون : المسلمون الذين يمتلكون عقارات في الأراضي التي انضمت إلى الصرب ويريدون أن يسكنوا خارج الولاية لهم الحرية بأن يبقوا مالكين عقاراتهم بتأجيرها أو تشغيلها بواسطة من يختارونه، وتقرر تشكيل لجنة مؤلفة من مأمورين من العثمانيين والصربيين لأجل تسوية جميع المسائل التي تتعلق بكيفية نقل وإدارة الأملاك المتعلقة بالوقف أو الأملاك الأميرية التابعة للدولة العثمانية، وكذلك تسوية جميع متعلقات السكان الذين لهم مصلحة فيها. وهذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين.

المادة الأربعون : تكون معاملة رعايا الصرب القاطنين في الدولة العثمانية أو المسافرين إليها بحسب أصول الأحكام والقوانين المتداولة بين الدول إلى أن تحصل معاهدة بين الدولة العثمانية وصربيا.

المادة الحادية والأربعون : نصت على إخلاء القوات الصربية جميع الأماكن التي لم تدخل في حوزة إمارتهم في ظرف خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم التوقيع على المعاهدة، وكذلك تقوم القوات العثمانية بإخلاء الأماكن التي دخلت في حوزة الإمارة خلال المدة المذكورة.

المادة الثانية والأربعون : أن تسدد ولاية صربيا تسديد جزء من الديون العثمانية العمومية في مقابلة الأراضي الجديدة التي حازتها بموجب هذه المعاهدة ويحدد سفراء الدول الأجنبية في اسطنبول مبلغ قيمة الأراضي المذكورة بصورة عادلة بالاتفاق مع الدولة العثمانية[145].

المواد الثالثة والأربعون والأربعة والأربعون والخامسة والأربعون : خاصة بولاية رومانيا واهم ما جاء في تلك المواد يتعلق باستقلال رومانيا التام ورسم حدودا واضحة لها وقد سلخ عنها بسارابيا الواقعة في شمال مصب نهر الدانوب وأعطى لروسيا وعوضت رومانيا بإقليم دبروجا[146].

المادة السادسة والأربعون : نصت على ضم الجزر الثلاثة الواقعة على نهر الدانوب وجزر يلانداغ وسنجق طولجة والأراضي الواقعة في جنوب دبروجا إلى ولاية رومانيا.

المادة السابعة والأربعون : نصت على عرض مسألة تقسيم المياه والمصائد في نهر الدانوب على (لجنة الدانوب) الأوربية.

المادة الثامنة والأربعون : لا يحق لرومانيا فرض رسوم وضرائب على السلع التي تمر عبر الدانوب إلى البلدان الأخرى.

المادة التاسعة والأربعون : سمح بموجبها لرومانيا بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية لتسوية مسائل الامتيازات الأجنبية ووظائف قناصلهم فيها فيما يتعلق بحماية رعاياهم في الإمارة مع مراعاة الحقوق السابقة.

المادة الخمسون : يبقى الرعايا الرومان القاطنين في الولايات العثمانية وكذلك الرعايا العثمانيين المقيمين في رومانيا يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها رعايا الدول الأجنبية إلى أن يتم عقد معاهدة بين الدولة العثمانية ورومانيا لتسوية امتيازات القناصل ووظائفهم.

المادة الحادية والخمسون : تنقل كافة تعهدات الدولة العثمانية ووظائفها المتعلقة بإتمام المشاريع العامة في الأراضي التي دخلت في حوزة رومانيا إلى عهدة رومانيا[147].

المادة الثانية والخمسون: حرية الملاحة في نهر الدانوب ولتأمين السفر عبر النهر تقرر هدم جميع القلاع والحصون القائمة على ضفتي النهر ولا يسمح للسفن الحربية بالدخول فيما عدا السفن الصغيرة لتوفير الأمن خدمة الكمارك والسماح لسفن الدول الراسية في مصاب النهر بالسفر عبره إلى غلاطية.

المادة الثالثة والخمسون: تستمر لجنة الدانوب الأوربية في أعمالها ويعين لرومانيا نائب فيها وتكون مسئولة عن شؤون الملاحة في النهر وحماية النظام فيه بالتنسيق مع الدول المطلة عليه، أما المنطقة من غلاطية إلى مصب النهر فتجري أعمال لجنة الدانوب فيها بحرية تامة ومستقلة.

المادة الرابعة والخمسون: نصت هذه المادة انه على الدول الأوربية قبل انتهاء المدة المسموح بها للجنة الدانوب الأوربية بسنة واحدة أما أن تتفق على تأييد مقرراتها أو إدخال التعديلات التي يرونها ضرورية.

المادة الخامسة والخمسون: أن قوانين الملاحة في نهر الدانوب يتم وضعها من قبل لجنة الدانوب الأوربية وبمساعدة ممثلين من الدول القائمة على سواحل النهر ووفقا للأنظمة المقررة أو التي يتم استحداثها فيما بعد.

المادة السادسة والخمسون: على لجنة الدانوب الدولة أن تتفق مع الدول الأخرى فيما يتعلق بنفقات تنوير الفنارات القائمة على جزر يلانداغ.

المادة السابعة والخمسون: تتحمل إمبراطورية النمسا-المجر مسؤولية الأعمال اللازم إجراءها لإزالة موانع الملاحة وتقوم الدول المطلة على نهر الدانوب بمساعدتها في ذلك. أما المواد المقررة في البند السادس من معاهدة لندن في 13 آذار 1871 وذلك بأخذ ضرائب مؤقتة لسد مصاريف تلك الأعمال والأشغال تبقى منوطة بدولة النمسا-المجر[148].

المادة الثامنة والخمسون : تنازلت الدولة العثمانية بموجبها لروسيا عن اردهان وقارص وباطوم وكذلك حصلت روسيا على الأرض الواقعة بين بروث والدانوب التي فقدتها بموجب معاهدة باريس عام 1856[149].

المادة التاسعة والخمسون : يحصل إمبراطور روسيا القيصر الكسندر الثاني على وعد الدولة العثمانية بجعل باطوم ميناءا حرا للتجارة أي تكون البضائع معفاة من رسوم الدخول والخروج[150].

المادة الستون : تعيد روسيا إلى الدولة العثمانية أودية الشغراد ومدينة بايزيد التي أخذتها روسيا بموجب المادة التاسعة عشر من معاهدة سان ستيفانو، وقد سلمت الدولة العثمانية إلى بلاد فارس مدينة قوطور (قوتور) وأراضيها استنادا إلى رأي اللجنة البريطانية والروسية التي أنيط بها تعيين الحدود بين الدولة العثمانية وبلاد فارس[151].

المادة الواحد والستون : تعهدت الحكومة العثمانية بالقيام بإصلاحات داخلية في الولايات التي يسكنها أرمن بهدف تحسين أوضاعهم[152].

المادة الثانية والستون : نصت على عدم التمييز بين رعايا الدولة العثمانية في الدين وقبول شهادة جميع الرعايا أمام المحاكم[153].

المادة الثالثة والستون : تبقى معاهدة باريس التي أمضيت في 30 آذار 1856 ومعاهدة لندن التي أمضيت في 13 آذار 1871 مرعية الإجراء، وذلك فيما يتعلق بالمواد التي لم تعدل بموجب هذه المعاهدة.

المادة الرابعة والستون : يتم التصديق على هذه المعاهدة بعد ثلاثة أسابيع أو أقل أن أمكن. وللشهادة بذلك اثبت الموقعون أسمائهم على هذه المعاهدة بعد أن وضعوا عليها أختامهم[154].

كما نصت المعاهدة أيضا على تخفيض الغرامات الحربية المفروضة على الدولة العثمانية ونجح السلطان عبد الحميد الثاني فيما بعد بالتخلص من معظم بنود المعاهدة ولقد عقب غورتشاكوف بأن روسيا خسرت مائة ألف جندي ومليون روبل دون أي مقابل[155]. واستردت الدولة العثمانية بموجب المعاهدة سواحل الأرخبيل ووسعت حدود اليونان شمالا [156]، وأعيدت مقدونيا بموجب المعاهدة إلى الدولة العثمانية[157]. كما نصت المعاهدة على السماح لبريطانيا باحتلال قبرص لغرض التوازن مع المكتسبات الروسية في القوقاز[158] وقضت معاهدة برلين على انتصارات روسيا في حربها مع الدولة العثمانية وأدت إلى تدهور أوضاع الشعوب السلافية كما أخرت تطورها الاقتصادي[159] وعلى الرغم من ذلك كانت لها أهمية ايجابية بالنسبة لشعوب البلقان فقد نالت صربيا والجبل الأسود ورومانيا استقلالا كاملا ومع ذلك لم تكن دول البلقان راضية تماما عن نتائج المؤتمر فبلغاريا بسبب فقدانها الروميللي الشرقية والصرب نتيجة احتلال النمسا للبوسنة والهرسك ورومانيا بسبب فقدانها لبسارابيا[160].

تعد مقررات مؤتمر برلين من العوامل البارزة لتدهور الإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها كما إنها كشفت عن تخلي بريطانيا وفرنسا عن سياستهما التقليدية الخاصة بالمحافظة على أملاك الدولة العثمانية فلم تمض فتره طويلة حتى احتلت فرنسا تونس عام 1881 مدعية إنها بهذا الإجراء تعوض نفسها عن احتلال بريطانيا لقبرص وفي العام نفسه حصلت اليونان على بعض أراضي الدولة بما في ذلك تساليا وذلك تنفيذا للوعود المبذولة في برلين وفي عام 1882 احتلت بريطانيا مصر معلنة إن احتلالها مؤقت ولم يقتصر الأمر على هذا الحد. وفي عام 1885 ضمت بلغاريا منطقة الروميللي. وهنا أدرك السلطان عبد الحميد الثاني ان بلاده لا تستطيع الوقوف أمام الدول الأوربية بمفردها ولذلك عمل على الإفادة من التنافس القائم بينها وحرص على المحافظة على ممتلكات الدولة إذ كان يخشى حدوث ثورات من جانب بعض الأقليات قد تساندها الدول

الأوربية[161].كما إن معاهدة برلين قد وفقت بين مصالح الدول الكبرى ونفذت سياسية توزيع النفوذ التي تبنتها الدول الكبرى على حساب الدولة العثمانية كما أنها أدت إلى ظهور ألمانيا كدولة متفوقة في أوربا وأعادت لفرنسا دورها على مسرح السياسة الدولية كدولة كبرى، وبالنسبة للدولة العثمانية فأنها لم يعد لها نفوذ في أوربا وأما روسيا فأنها وجهت اهتمامها إلى شرق آسيا ولاسيما اليابان والصين وبذلك فأنها أصبحت تنافس المصالح البريطانية والفرنسية في تلك المناطق[162]. وكان من أهم نتائج هذه الحرب خسارة الدولة العثمانية لمعظم أجزاء شبه جزيرة البلقان في أوربا حيث لم يبق فيها سوى اسطنبول وادرنة فضلا عن مقدونيا وألبانيا[163].

وشعر البلغاريون بان المؤتمر قد أهمل تحقيق طموحاتهم القومية فقد ترك عدد كبير منهم في مقدونيا وبلغاريا الجنوبية كما ظلت بلغاريا نفسها تابعة للسيادة العثمانية ومن ناحية أخرى شعرت شعوب البلقان كلها بالمرارة من نتائج المؤتمر وقد تسبب هذا الشعور بالكثير من المشاكل فيما بعد ولعل من اكبر أخطاء مؤتمر برلين انه أهمل المطالب العادلة للصرب فقد تأثرت صربيا كثيرا من انتقال البوسنة والهرسك من سيطرة الدولة العثمانية إلى سيطرة النمسا أما روسيا فقد شعرت إن ألمانيا قد غدرت بها وبمصالحها في البلقان ووصف قيصر روسيا مؤتمر برلين بأنه لم يتوصل إلى تسوية دائمة للمسألة الشرقية[164]. واعتبرت روسيا إن بسمارك منحاز ضدها وانه راعى مصالح الدول الأخرى على حسابها حصل على عمولة أكثر من المقرر حيث حصل على اتفاقية خاصة مع النمسا[165]. وبذلك أدى المؤتمر إلى كسر وفاق عصبة الأباطرة الثلاث واتهم الرأي العام الروسي بسمارك بأنه كان يدعم ويدعم أيضا مصالح النمسا على حساب مصالح روسيا وقام محبو السلافية بحملة صحفية عنيفة ضد ألمانيا كما انتقد القيصر الروسي الإمبراطور الألماني وليم الأول على موقف ألمانيا مما أدى إلى توتر العلاقة بين الدولتين[166]، كما إن المؤتمر رفض تقديم الحماية للأرمن من قبل روسيا التي تعد نفسها البلد الوحيد القادر على حماية الأرمن[167].

ومع كل تلك الانتقادات والاعتراضات التي وجهت إلى مؤتمر برلين كان المؤتمر على غرار اكبر المؤتمرات نجاحا نتيجة الاتفاق مسبقا بين الدول الأوربية الكبرى على القضايا الرئيسة التي طرحت للنقاش في المؤتمر وبفضل حزم بسمارك وحسن إدارته استطاع المؤتمر أن يصل إلى مقررات مهمة في فترة قصيرة ففي هذا المؤتمر اتفقت سياسة ألمانيا مع سياسة بريطانيا والنمسا وقد أيد بسمارك جميع الخطط البريطانية التي كانت ترمي إلى تضييق الخناق على روسيا[168]. وكان توقيع معاهدة برلين هو السلام المشرف الذي صنعه دزرائيلي لبريطانيا والذي جعل منها دولة مهمة للمرة الثانية ولها دور كبير في المجلس الأوربي وتمكنت من تحقيق أهدافها حسب ما كانت ترغب به[169].

لم تستقر الأوضاع في منطقة البلقان رغم كل هذه الحروب والمعاهدات واستمرت الانتفاضات فيها ضد الدولة العثمانية وكان من أهم أسبابها التحريض الخارجي من قبل الدول المحيطة بهذه المناطق ولاسيما روسيا فضلا عن نمو روح القومية بين شعوب البلقان في نهاية القرن التاسع عشر، والواقع أن تلك الحرب قد أضرت بهيبة الدولة وأفقدتها الكثير من ممتلكاتها فمنذ ذلك الوقت بدأ الانهيار الحقيقي في الدولة العثمانية وبالتالي سقوطها بشكل كامل وتقاسم أعدائها أملاكها ولاسيما العربية منها فيما بينهم[170].

الخاتمة

من خلال دراستنا لنتائج الحرب الروسية - العثمانية (1877-1878) تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أدت هزيمة الدولة العثمانية في الحرب الروسية- العثمانية 1877 إلى استغلال الروس الوضع التي أصبحت عليه الدولة العثمانية وحاولت التوسع على حسابها من خلال فرض نفوذها على العديد من الأراضي العثمانية في آسيا وأوربا بموجب معاهدة سان ستيفانو وإنشائها دولة بلغاريا الكبرى التي أرادت من خلالها التوسع بشكل اكبر في شبه جزيرة البلقان وفرض إرادتها على الدولة العثمانية.

2- كان الروس يطمحون إلى التوسع على حساب الدولة العثمانية بعد انتصارهم على العثمانيين من اجل السيطرة على المضايق العثمانية والتوسع تدريجيا على حساب دول جنوب شرق أوربا وهذا الأمر يسهل على روسيا بتوسيع نفوذها في أوربا.

3- أدركت الدول الأوربية الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا والنمسا إن السماح لروسيا باستغلال الدولة العثمانية والتوسع على حسابها سيؤدي إلى حدوث خلل في مبدأ التوازن الأوربي من خلال توسع النفوذ الروسي على حساب أوربا وهذا ما لا تتقبله الدول الأوربية الكبرى التي كانت حريصة جدا على المحافظة على مبدأ التوازن الدولي.

4- واجهت معاهدة سان ستيفانو معارضة شديدة من قبل الدول الأوربية الكبرى وذلك لان تلك المعاهدة أضرت بمصالح تلك الدول في الإمبراطورية العثمانية لأنها أعطت الحق لروسيا بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية بشكل اكبر ومنحتها امتيازات واسعة في شبه جزيرة البلقان من خلال إنشاء دولة بلغاريا الكبرى التي كانت تهدف روسيا من خلالها بالتغلغل في الدولة العثمانية وتحقيق أهدافها. وكان من اشد الدول اعتراضا على المعاهدة هي بريطانيا بسبب تهديدها المصالح البريطانية في

الهند وجنوب شرق آسيا كما إنها رأت بأن الدولة العثمانية أصبحت واقعة تحت إرادة روسيا. ولذلك عملت الحكومة البريطانية على التخلص من بنود تلك المعاهدة وهددت بإعلان الحرب في حالة عدم رضوخ روسيا لمطالب الدول الكبرى بتعديل بنود المعاهدة. واستاءت إمبراطورية النمسا- المجر أيضا لان روسيا خالفت الاتفاقيات المعقودة بين الدولتين بينما حاولت ألمانيا التوفيق بين الأطراف المتنازعة لتلافي اندلاع حرب كبرى بالاضافه إلى ذلك فقد واجهت المعاهدة معارضة دول البلقان أيضا بسبب إنشاء دولة بلغاريا وإهمالها مطالب الولايات الأخرى.

5- كانت للدول الأوربية الكبرى مصالح عديدة في الدولة العثمانية منها سياسية واقتصادية وعسكرية لذلك سعت إلى إيجاد حل يرضي جميع الأطراف وعدم السماح للروس باستغلال العثمانيين بعد الهزيمة التي لحقت بالدولة العثمانية على يد روسيا لذلك تدخلت تلك الدول وأرغمت روسيا على تعديل بنود معاهدة سان ستيفانو وعقدت مؤتمر برلين الذي انتهى بعقد معاهدة برلين في 13 تموز 1878 التي حققت من خلالها الدول الأوربية أهدافها ومصالحها الخاصة وقضت على معظم المكاسب التي حصل عليها الروس بموجب معاهدة سان ستيفانو.

6- أثبتت الحرب إن اهتمام الدول الأوربية الكبرى بالدولة العثمانية ليس حفاظا على كيان الإمبراطورية العثمانية ووحدتها وإنما لحماية مصالحهم الخاصة على حساب مصالح العثمانيين ودون الأخذ بنظر الاعتبار مصالح القوميات القاطنة ضمن الإمبراطورية. فقد كان لتلك الدول أهداف ومطامح خاصة ومستعمرات أرادت الحفاظ عليها والوقوف بوجه الأطماع الروسية والحيلولة دون قبضة بزمام الأمور روسيا وانفرادها بالدولة العثمانية ولهذا كان هناك تنافس شديد بين تلك الدول للحصول على اكبر قدر من أملاك الرجل المريض كما وصفها القيصر نيقولا الأول قبل انهيارها بشكل تام.

7- يعد مؤتمر برلين نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الروسية- العثمانية كونه وضع حدا لإيقاف الحرب بين البلدين بشكل رسمي وتحت إشراف الدول الأوربية الكبرى بما لا يسمح لروسيا أن تتنصل من الالتزام بتطبيق بنوده.

الهوامش:

---

(1) عبد الحميد الثاني(1842-1918) : سلطان عثماني. وهو أبن السلطان عبد المجيد الأول. أصبح سلطانا على الدولة العثمانية في المدة (1876-1909). يعد من أشهر السلاطين العثمانيين وأكثرهم حنكة ودهاء، قاوم التدخل الأجنبي في شؤون الإمبراطورية العثمانية، منح البلاد في عام 1876 أول دستور عثماني ولكن سرعان ما تم إيقاف العمل به عام 1878 تبنى حركة الجامعة الإسلامية للوقوف بوجه الأطماع الغربية ولكسب المسلمين في أنحاء الدولة إلى جانبه. خلع عن العرش عام 1909. للمزيد من التفاصيل أنظر: محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، ط3، دار القلم، دمشق، 1991؛ مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: صالح سعداوي صالح، دار البشير، عمان، 1991؛
Encyclopedia Of The Ottoman Empire, by: Gabor Agoston, Georgetown University, Washington, 2009, PP.6-8.

(2) نيكولاس نيكولوفتش Nicholas Nikolaevich(1856-1929): هو اخو القيصر الكسندر الثاني. تلقى تعليمه في مدرسة المهندسين العسكرية. شارك في الحرب الروسية العثمانية(1877-1878)، وتولى منصب القائد العام للجيوش الروسية في تلك الحرب، وكان له دور بارز فيها. تولى العديد من المناصب العسكرية منها قائد لفوج الحرس هوسار عام 1884 والمفتش العام لسلاح الفرسان. كما شارك في ثورة 1905. للمزيد من التفاصيل انظر:
Wikipedia, Grand Duke Nicholas Nikolaevich.

(3) Duke Argyll, The Eastern Question " From the Treaty of Paris 1856 to the Treaty of Berlin 1878 and to the Second Afghan War", Vol.2, London, 1879, P.63;
أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني"حياته وأحداث عهده"، الانبار، (د.ت)، ص135.

(4) R. Grant Barnwell, The Russo-Turkish War, London, 1877, P.630.

(5) وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص291.

(6) بنيامين دزارئيلي Benjamin Disraeli (1804-1881) : رجل دولة وسياسي بريطاني، ينحدر من أصل يهودي ايطالي، اعتنق والده المسيحية عام 1817. انضم إلى حزب المحافظين وأصبح رئيسا له، أصبح وزيرا للمالية عام 1852 وكذلك في المدة مابين(1858-1859) ثم عام1867. وتولى رئاسة الوزارة البريطانية في عام1868 وكذلك في الفترة(1874-1880)، كان مقربا من الملكة فكتوريا. للمزيد من التفاصيل أنظر :
The New Encyclopedia Britannica, Vol. 5, PP.898- 901.

(7) الكسندر غورتشاكوف Alexander Gorchakov (1798-1883): رجل دولة روسي، ينتمي إلى أسرة ارستقراطية. أصبح وزيرا للخارجية في الفترة (1856-1882). وكرس جهوده لتخليص روسيا من بنود معاهدة باريس وتمكن من تحقيق ذلك عام1870. كان يرغب في تعاون بلاده مع ألمانيا بعد وحدتها. للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج1، ص339.

(8) Duke Argyll, Op. Cit, P.71-87.

(9) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص135.

(10) يوسف حسين عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2001، ص ص91-92.

(11) مدحت باشا(1822-1883): سياسي ورجل دولة عثماني. يعد من رجال الإصلاح العثمانيين البارزين في القرن التاسع عشر، عين واليا على بغداد خلال الفترة (1869-1872)، ثم صدرا أعظم عام 1872 وفي الفترة(1876-1877). يرجع إليه الفضل في وضع أول دستور عثماني عام 1876 في عهد السلطان عبد الحميد الثاني. اتهم عام 1877 بالاشتراك في مؤامرة خلع السلطان عبد العزيز وقتله فحكم عليه بالإعدام ثم استبدل الحكم بالنفي. للمزيد من التفاصيل انظر: تبصره عبرت، مدحت باشا- حيات سياسية سي، خدماتي، منفا حياتي-، اسطنبول، 1907.
Encyclopedia Of The Ottoman Empire, PP.378-379.

(12) للمزيد انظر: محمد حرب، المصدر السابق، ص ص68-73.

(13) عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني من خلال الوثائق، ترجمة : طارق عبد الجليل، مراجعة وتقديم : الصفصافي أحمد المرسي، ط3، دار نشر عثمانلي، اسطنبول، (د.ت)، ص ص69-70.

(14) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص137.

(15) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة، 1976، ص254.

(16) J. Hampden Jackson, England Since The Industrial Revolution 1815-1948, Great Britain, 1949, P.144.

(17) الكسندرينا فكتوريا Alexandrina Victoria (1819-1901) : ملكة بريطانيا العظمى في الفترة(1837-1901) وإمبراطورة الهند في المدة(1876-1901) . كان لها أثرا واضحا في السياسة البريطانية طوال مدة حكمها كما وجهت اهتمامها إلى تعزيز مكانة العرش البريطاني، وشهدت البلاد في عهدها تطورا كبيرا في مجال الصناعة، كما اتسعت رقعة الإمبراطورية أثناء فترة حكمها وأصبحت تضم مستعمرات عديدة. للمزيد من التفاصيل انظر: حيدر صبري شاكر الخيقاني، الملكة فكتوريا واثرها في السياسة البريطانية، المصدر السابق، ص ص9-260.

(18) حيدر صبري شاكر الخيقاني، الملكة فكتوريا وأثرها في السياسة البريطانية (1837-1901)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009، ص179.

(19) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص1088.

(20) محسن حمزة حسن حسين، الأزمة البلقانية 1875-1877(دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001، ص ص207-208.

(21) وديع أبو زيدون، المصدر السابق، ص ص291-292.

(22) عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان 79/80، الحلقة الرابعة، بيروت، 1985، ص17.

(23) Mary Platt Parmele, A Short History of Russia, New York, 1907, P.xxi.

(24) يبيفانوف وفيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة خيري الضامن ونقولا طويل، دار التقدم، موسكو، 1972، ص406.

(25) نيكولاي بافلوفيتش اغناتييف Nikolay Pavlovich Ignatyev (1832- 1908) : دبلوماسي ورجل دولة روسي، كان جنرالا في الجيش الروسي ثم عمل في السلك الدبلوماسي، أصبح سفيرا لبلاده في الصين، وسفيرا في اسطنبول في المدة(1864-1877) وكان من اشد المتحمسين لحركة الجامعة السلافية. للمزيد من التفاصيل انظر :
The New Encyclopedia Britannica, Vol.V, P.291.

(26) الكسندر نليدوف Alexander Nelidov (1836-1910): دبلوماسي ورجل دولة روسي، ولد في سان بطرسبورغ عام 1836، أكمل تعليمه في جامعة سانت بطرسبورغ. التحق بالخدمة الدبلوماسية عام 1855، أصبح مستشار السفارة الروسية في اسطنبول لعام 1872، أدى دورا فعالا في المفاوضات التي حدثت بين روسيا والدولة العثمانية خلال الحرب الروسية- العثمانية (1877-1878) والتي انتهت بعقد معاهدة سان ستيفانو، عمل سفيرا لبلاده إلى ساكسونيا عام 1879، وسفيرا إلى ايطاليا خلال الفترة (1897-1903)، وسفيرا إلى فرنسا خلال المدة (1903-1910). للمزيد من التفاصيل انظر:
http://en.wikipedia.org/wiki/Aleksandr_Nelidov.

(27) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص1090.

(28) محسن حمزة حسن حسين، المصدر السابق، ص211.

(29) عمر فاروق يلماز، المصدر السابق، ص ص67-68.

(30) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ص139-140.

(31) الكسندر الثانيAlexander II (1818-1881) : قيصر روسيا في الفترة(1855-1881).خلف والده نيقولا الأول في الحكم، قام بسلسلة من الإصلاحات في المجالات المختلفة لتحديث روسيا، كان أهمها تحرير العبيد، وتشكيل حكومات محلية عرفت

بأسم زمستفو، كما أصلح التعليم واستحدث نظام التجنيد الإلزامي ولكنه اضطر في السنوات الأخيرة من حكمة إلى العودة إلى الحكم المطلق بسبب الاضطرابات التي حدثت في بولندا الروسية عام 1866وتعرضه لمحاولة اغتيال. اغتيل على يد طالب بولندي القي قنبلة عليه في 13اذار عام 1881. للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج1، ص ص40-41.

(32) جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ - الدولة العثمانية، ج2، دار الوفاء، مصر، 1995، ص24.

(33) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص ص1090-1091.

(34) يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص89.

(35) احمد صائب، صوك عثمانلي روس محاربة سي، د.م، 1909، ص ص359-362.

(36) الجنان (مجلة)، الجزء الثامن، بيروت في15 نيسان، 1878، ص258.

(37) A. J. Schem, The War in The East an Illustrated History of The Conflict Between Russia and Turkey with a Review of The Eastern Question, New York, 1878,P. 687.

(38) سهام محمد هنداوي، تاريخ دمشق في عهد السلطان العثماني عبد الحميد، دار رسلان، سوريا، 2012، ص47.

(39) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة، عمان، 2010، ص ص371-372.

(40) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص ص1092-1093.

(41) محمد بركات، الحرب العالمية الأولى- قصة الأطماع ...ومأساة شعب-، دار الكتاب العربي، سوريا، 2007، ص37.

(42) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص255.

(43) احمد صائب، المصدر السابق، ص ص370-371.

(44) نصت اللائحة على تقسيم كريت إلى خمسة أقسام يطلق على كل منها "متصرفية" يحكمها متصرف. وتنقسم المتصرفيات إلى تسع عشرة وحدة إدارية. وأن تقوم في الجزيرة سلطتان رئيسيتان يرأسها والي قائد عام. وتكوين مجلس إدارة يكون أعضائه من المسيحيين والمسلمين. وإنشاء جمعية عامة تجتمع مره في السنة لمدة لا تزيد عن أربعين يوما وتناقش المسائل ذات المنفعة العامة، أما المسائل الدينية فتناقش في جلسات خاصة يشترك فيها رجال الدين المختصون. كما تطرقت اللائحة الأساسية لمسألة الضرائب والرسوم المقررة على منتجات الجزيرة والرسوم الكمركية. نقلا عن عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، 1085.

(45) A. J. Schem, Op. Cit,PP.689-690.

(46) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2004، ص234.

(47) William Miller, M.A (Oxon), The Ottoman Empire and its Successors 1801-1922, Cambridge, 1923, PP.384.

(48) A. E. R. Boak and (others), The Growth of Western Civilization, New York, 1947, P.563.

(49) محمد محمد صالح وياسين عبد الكريم، تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، بغداد، 1985، ص371.

(50) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص1096.

(51) A. J. Schem, Op. Cit, PP.690-691.

(52) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: أحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص662.

(53) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص1094.

(54) احمد صائب، المصدر السابق، ص378.

(55) الجنان (مجلة)، الجزء الثامن، بيروت في 15 نيسان، 1878، ص264.

(56) A. J. Schem, Op. Cit,PP.691-692.

(57) يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص89.

(58) أحمد حافظ إبراهيم العزاوي، موقف السلطان عبد الحميد الثاني من سياسة وإجراءات مدحت باشا 1876-1884، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية جامعة تكريت، 2007، ص110.

(59) ماري ملز باتريك، صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص120.

(60) زين العابدين شمس الدين نجم، المصدر السابق، ص372.

(61) انس إبراهيم خلف العبيدي، المشكلة المقدونية 1878-1908، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص46.

(62) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص1098.

(63) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص140.

(64) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق.

(65) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، 1993، ص156.

(66) I. Tenen M.A., A History of England From the Earliest Times to 1932, part vi (A.D 1783-1932), London, 1946, P.600.

(67) حسن زغير حزيم، سياسة التحالفات الأوربية وأثرها في العلاقات السياسية الأوربية (1879-1908) دراسة تاريخية في الدبلوماسية الأوربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008، ص ص44-45.

(68) محمد محمد صالح وياسين عبد الكريم، المصدر السابق، ص372.

(69) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص ص1098-1099.

(70) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر - أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية-، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص299.

(71) وليم ايوارت غلادستون William Ewart Gladstone (1809-1898): رجل دولة وسياسي بريطاني. ولد في مدينة ليفربول، أصبح عضوا في البرلمان عام 1832. انضم إلى حزب الأحرار البريطاني وأصبح زعيما له عام 1866، تولى رئاسة الوزارة البريطانية في الفترات(1868-1874) و(1880-1885) وعام 1886و(1892-1894) . للمزيد من التفاصيل أنظر :

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 8 , PP.177-180.

الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج1، ص ص332-334.

(72) انس إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص46.

(73) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ص256-257.

(74) W. S. Monroe, Turkey and The Turks – an Account of The Lands, The Peoples, and The Institutions of The Ottoman Empire, London, 1908, P.316.

(75) محسن حمزة حسن حسين، المصدر السابق، ص221.

(76) نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج2، دار الفكر، دمشق، 1995، ص334؛ أندره مورا، بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا "سيرة دزرائيلي"، ترجمة: متري نعمان، باريس، المنشورات العربية، (د.ت.)، ص327.

(77) ادوارد دربي Edward Derby(1826-1893) : هو اللورد ادوارد هنري ستانلي الايرل الخامس عشر . رجل دولة بريطاني. أصبح وزيرا للخارجية في الفترة مابين(1866- 1868) و (1874- 1878)، وأصبح وزيرا للمستعمرات خلال المدة مابين (1882 -1885). للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج1، ص245.

(78) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص ص45-46.

(79) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص667.

(80) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ص140-141.

(81) إسماعيل احمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص193.

(82) محمد محمد صالح وياسين عبد الكريم، المصدر السابق، ص373.

(83) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص 257.

(84) المصدر نفسه، ص258.

(85) British documents on Ottoman Armenians,VOL.I, (1865-1880),edited by Bilaln .Simsir, Turkey, 1982, PP.177-179.

(86) للمزيد من التفاصيل عن اتفاقية قبرص انظر: يوسف حسين يوسف عمر، بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد 21، العدد الأول، كانون الثاني، فلسطين، 2013، ص ص509-558.

(87) عماد حمد صالح عبد الحليم الجبوري، السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية 1908-1914 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012، ص11.

(88) يوسف حسين يوسف عمر، المصدر السابق، ص 533.

(89) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ص140-141.

(90) ميلاد المقرحي، موجز تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1998، ص181.

(91) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص255.

(92) محمد محمد صالح وياسين عبد الكريم، المصدر السابق، ص372.

(93) فرانسيس جوزيف Francis Josef(1830-1916): إمبراطور النمسا- المجر خلال المدة (1848-1916). اعتلى عرش البلاد بعد تنازل عمه فرديناند الأول Ferdinand I عن الحكم في أعقاب ثورات عام 1848، بالاضافة إلى كونه إمبراطور النمسا أصبح ملكا على المجر خلال المدة مابين (1867-1916)، لم يكن واثقا بحكومات الأحزاب إذ كان يميل نحو قيام

حكومة بيروقراطية تقودها سلالة حاكمة كريمة تعمل من أجل المنفعة العامة. حكم بلاده حكما مطلق. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.7 , P.685.

الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج1، المصدر السابق، ص302.

(94) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الوجيز في تاريخ أوربا الحديث1789-1914، بغداد، 2008، ص224.

(95) فردريك فرديناند فون بوست Friedrich Ferdinand von Beust (1809-1886) : رجل دولة نمساوي. ولد في درسدن، تم تعينه وزيرا للخارجية خلال الفترة (1849-1866)، وأصبح وزيرا للتعليم خلال المدة (1849-1853)، كما أصبح وزير داخلية خلال المدة (شباط 1867- اذار1867)، وتولى وزارة الخارجية خلال الفترة (كانون الأول 1866- تشرين الثاني1871)، وعمل سفيرا لبلاده في بريطانيا خلال الفترة (1871-1878)، وفي باريس(1878-1882). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.2 , P. 875.

(96) محسن حمزة حسن حسين، المصدر السابق، ص217.

(97) The Letters of Queen Victoria, The years(1862-1878), in tow Volumes,VOL.II,(1870-1878), edited by: George Earle Buckle, London, 1926, PP. 529-530.

(98) أنس إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص46.

(99) اوتو فون بسمارك Otto Von Bismareck (1815-1898): رجل دولة وسياسي ألماني، من أسرة ارستقراطية بروسية، درس القانون وأصبح عضوا في مجلس الدايت البروسي في عام 1847، وأصبح مستشار بروسيا عام 1862. يعد أحد أبرز عباقرة السياسة في التاريخ الحديث، اشتهر بالحزم ولذلك سمي بالمستشار الحديدي"The Iron Chancellor"، وكان أهم أهدافه هو تحقيق وحدة ألمانيا وتمكن من ذلك عام 1871، وقد ادخل ألمانيا في تحالفات عدة مع الدول الأوربية الكبرى للحفاظ على مبدأ التوازن الدولي. واستقال من العمل السياسي عام 1890. للمزيد من التفاصيل أنظر :

Emil Ludwig, Bismarck (The Story of A Fighter), USA., 1926, PP. 7-620.

(100) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص182.

(101) نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص334.

(102) علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، بغداد، 1990، ص321.

(103) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ص255-256.

(104) عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ أوربا الحديثة وحضارتها، ج2، مطبعة المعارف، مصر، 1919، ص151.

(105) حسن زغير حزيم، المصدر السابق، ص44.

(106) عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية " بلاد الشام- الحجاز- كردستان- ألبانيا"، مطبعة بيسان، بيروت، 1998، ص 152.

(107) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ص256.

(108) عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية، المصدر السابق، ص18.

(109) Hesketh Pearson, Dizzy(The life and nature of Benjamin Disraeli Earl of Beaconsfield), ,London, 1951, P. 246.

(110) Hubertus Prince zu Lowenstein , A Basic History of Germany, 1964 , P.109.

(111) اورخان محمد علي، المصدر السابق، ص ص140-141.

(112) يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص90.

(113) محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص ص256-258.

(114) اختيرت برلين دون فينا أو عاصمة أخرى على أساس إن برلين عاصمة دولة محايدة فلم تمس معاهدة سان ستيفانو المصالح الألمانية. انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص1099.

(115) برنهارد ارنست فون بالو Bernhard Ernst von Bulow (1815-1879): سياسي ورجل دولة ألماني. عمل موظفا في وزارة الخارجية. وفي عام 1873 أصبح وزيرا للخارجية. وفي عام 1875 أصبح ممثلا لبروسيا في المجلس الاتحادي. وفي عام 1877 منح برتبة ملازم في السكرتاريه للشؤون الخارجية للإمبراطورية. شارك في مؤتمر برلين عام 1878. للمزيد من التفاصيل انظر:

http//en.wikipedia.org/wiki/Bernhard Ernst von Bulow.

(116) هاينريش كارل فون هايمرل Heinrich Karl von Haymerle (1828-1881): رجل دولة نمساوي. ولد في فيينا وتلقى تعليمه فيها. شارك في ثوارت عام 1848. التحق بالسلك الدبلوماسي وعمل سفيرا لبلاده في اليونان. عمل سفيرا لبلاده في كوبنهاغن عام 1864. ومثل بلاده في مؤتمر برلين عام 1878، عمل وزيرا للخارجية خلال المدة (1879-1881). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. IV, P.967.

(117) وليام هنري ودنغتون William Henry Waddington (1826-1894): رجل دولة فرنسي. ولد في سان ريمو. تلقى تعليمه في كلية ترينيتي في كامبريدج، عمل وزيرا للخارجية خلال المدة (1877-1879). شغل منصب رئيس وزراء فرنسا خلال الفترة (4 شباط 1879 - 28 كانون الأول 1879)، عمل سفيرا في لبلاده في لندن خلال المدة (1883-1893). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. X , P.507.

(118) تشارلز ريموند دي سانت فالبير Charles Raymond de Saint-Vallier (1833-1886): دبلوماسي وسياسي فرنسي. عمل سفيرا لبلاده في برلين خلال الفترة (1877-1881). ومندوب ثان لفرنسا في مؤتمر برلين عام 1878، اختير عضوا في مجلس الشيوخ من أيسن خلال المدة (1876-1886). للمزيد من التفاصيل انظر:

Wikipedia, Charles Raymond de Saint-Vallier.

(119) لودوفيكو كورتي Lodovico Corti (1823-1888): دبلوماسي ايطالي. تم تعيينه عام 1850سكرتير مفوضية في لندن، وفي عام 1875 سفيرا في اسطنبول، ومثل ايطاليا في مؤتمر القسطنطينية عام 1876 وكذلك في مؤتمر برلين عام 1878. أصبح وزيرا للخارجية خلال الفترة (1878-1879). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. III , P. 169.

(120) Henry F. Munro, The Berlin Congress, Washington, 1914, PP.7-9.

(121) يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص ص90-91.

(122) اون قسطنطين براتينو Ion Constantin Bratianu (1821-1891): رجل دولة روماني. أصبح رئيس وزراء رومانيا خلال الفترة (1876-1881) ومن ثم(1881-1888)، وأصبح وزيرا للخارجية خلال الفترة (تشرين الأول 1885- كانون الأول 1885)، كما شغل منصب وزير الدفاع الوطني خلال الفترة(1877- 1879)، ووزيرا للمالية خلال الفترات: (1866- تموز1866) (تشرين الاول1867- تشرين الثاني1868) (نيسان1876- كانون الثاني1877) (شباط1877- اب1877). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.II , P.239.

(123)جوفان ريستيتش Jovan Ristitch (1831-1899): رجل دولة ودبلوماسي ومؤرخ صربي. تلقى تعليمه في بلغراد وبرلين وباريس وهايدلبرغ. تم تعيينه في عام 1861ممثلا لبلاده في اسطنبول، أصبح في عام 1872 وزيرا للخارجية ، ورئيسا للوزراء خلال الفترات (تشرين الثاني 1867-كانون الأول 1867) و (نيسان1873- تشرين الثاني 1873) و (تشرين الاول1878- تشرين الثاني1880) و (حزيران1887- كانون الثاني1888)، شارك في مؤتمر برلين ودافع عن حقوق بلاده ومن اجل حصول صربيا على العديد من المكاسب. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.VIII, P.598.

(124) محسن حمزة حسن حسين، المصدر السابق، ص ص237-238.

(125) احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986، ص ص245-246.

(126) زين العابدين شمس الدين نجم، المصدر السابق، 373.

(127) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص183.

(128) حسين حماد عبد رجب الدليمي، العلاقات السياسية البريطانية-الألمانية 1880-1914، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2012، ص ص40-41.

(129) محمد حرب، البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1993، ص72.

(130) صلاح احمد هريدي علي، أوربا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص ص267-268.

(131) علي حيدر سليمان، المصدر السابق، ص321.

(132) صلاح احمد هريدي علي، المصدر السابق، ص268.

(133) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص681-682.

(134) صلاح احمد هريدي علي، المصدر السابق، ص ص268.

(135) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 683.

(136) الجنان (مجلة)، الجزء الخامس عشر، بيروت في 1 آب، 1878، ص ص482-483.

(137) William Miller, M.A (Oxon), Op. Cit, PP.389.

(138) جاسم محمد شطب، العلاقات السوفيتية- التركية 1917-1923، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995، ص31.

(139)الجنان (مجلة)، الجزء الخامس عشر، بيروت في 1 آب، 1878ص ص483-484.

(140) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص687-688.

(141) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ص ص1101-1102؛
Ferdinand Schevill, A History of Europe (From the reformation to the Presnt day), London, 1946, PP.696-697.

(142) الجنان (مجلة)، الجزء الخامس عشر، بيروت في 1 آب، 1878، ص ص484-486.

(143) Paul Dukes, A History of Europe 1648-1948: The Arriual, The Rise, The Fall, 1985, P. 273.

(144) الجنان (مجلة)، الجزء الخامس عشر، بيروت في 1 آب، 1878، ص ص486-487.

(145) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص691-692.

(146) عبد الحكيم عبد الغني قاسم، العلاقات الدولية بين أوربا والشرق 1789-1919، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص ص248-250؛
Paul Dukes, Op. Cit, PP.272-273.

(147) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص ص694-695.

(148) الجنان (مجلة)، الجزء الخامس عشر، بيروت في 1 آب، 1878، ص488.

(149) مكي جميل، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة النجاح، بغداد، 1926، ص52.

(150) William Miller, M.A (Oxon), Op. Cit, P.395.

(151) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص696.

(152) علي حسون، المصدر السابق، ص235.

(153) زين العابدين شمس الدين نجم، المصدر السابق، ص373.

(154) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص697.

(155) يوسف حسين عمر، المصدر السابق، ص91.

(156) علي حسون، المصدر السابق، ص235.

(157) George Macaulay Trevelyan, O. M., History of England, London, 1945, P.686.

(158) Richard Shannon, The Crisis of Imperialism 1865-1915, London, 1974, P.133.

(159) يبيفانوف وفيدوسوف، المصدر السابق، ص407.

(160) محمد محمد صالح وياسين عبد الكريم، المصدر السابق، ص376.

(161) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق ص ص246-247.

(162) صلاح احمد هريدي علي، المصدر السابق، ص ص271-272.

(163) سهام محمد هنداوي، المصدر السابق، ص49.

(164) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص ص183-184.

(165) Ralph Flenley, Modern German History, London, 1956, P.283.

(166) نور الدين حاطوم، المصدر السابق، ص337.

(167) W. S. Monroe, Op. Cit, PP.316-317.

(168) ميلاد المقرحي، المصدر السابق، ص183.

(169) George Macaulay Trevelyan, O. M., Op. Cit, P.686.

(170) سهام محمد هنداوي، المصدر السابق، ص ص49-50.

قائمة المصادر

1- A. J. Schem, The War in The East an Illustrated History of The Conflict Between Russia and Turkey with a Review of The Eastern Question, New York, 1878.
2- British documents on Ottoman Armenians,Vol.I,(1865-1880),edited by Bilaln .Simsir ,Turkey, 1982.
3- The Letters of Queen Victoria, The years(1862-1878), in tow Volumes,VOL.II,(1870-1878), edited by: George Earle Buckle, London, 1926.
4-A. E. R. Boak and (others), The Growth of Western Civilization, New York, 1947.
5- Duke Argyll, The Eastern Question " From the Treaty of Paris 1856 to the Treaty of Berlin 1878 and to the Second Afghan War", Vol.2, London, 1879.
6- Emil Ludwig, Bismarck (The Story of A Fighter), USA., 1926.

7-Ferdinand Schevill, A History of Europe (From the reformation to the Present day), London, 1946.
8- George Macaulay Trevelyan, O. M., History of England, London, 1945.
9- Henry F. Munro, The Berlin Congress, Washington, 1914.
10- Hesketh Pearson, Dizzy(The life and nature of Benjamin Disraeli Earl of Beaconsfield), London, 1951.
11- Hubertus Prince zu Lowenstein , A Basic History of Germany, 1964.
12 - I. Tenen M.A., A History of England From the Earliest Times to 1932, part vi (A.D 1783-1932), London, 1946.
13- J. Hampden Jackson, England Since The Industrial Revolution 1815-1948, Great Britain, 1949.
14- Mary Platt Parmele, A Short History of Russia, New York, 1907.
15- Paul Dukes, A History of Europe 1648-1948: The Arriual, The Rise, The Fall, 1985.
16- Ralph Flenley, Modern German History, London, 1956.
17- R. Grant Barnwell, The Russo-Turkish War, London, 1877.
18- Richard Shannon, The Crisis of Imperialism 1865-1915, London, 1974.
19- William Miller, M.A (Oxon), The Ottoman Empire and its Successors 1801-1922, Cambridge, 1923.
20- W. S. Monroe, Turkey and The Turks – an Account of The Lands, The Peoples, and The Institutions of The Ottoman Empire, London, 1908.
22- Encyclopedia of The Ottoman Empire, by: Gabor Agoston, Georgetown University, Washington, 2009.
23- The New Encyclopedia Britannica, USA, 1975.
24- Wikipedia,((https:// www. Wikipedia.org)).
25- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986.
26- احمد صائب، صوك عثمانلي روس محاربة سي، د.م، 1909.
27- أحمد حافظ إبراهيم أحمد العزاوي، موقف السلطان عبد الحميد الثاني من سياسة وإجراءات مدحت باشا 1876-1884، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية جامعة تكريت، 2007.
28- إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.
29- الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ج1، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، مراجعة: محمد مظفر الادهمي، دار المأمون، بغداد، 1992.
30- أنس إبراهيم خلف العبيدي، المشكلة المقدونية 1878-1908، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.
31- اندره مورا، بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا "سيرة دزرائيلي"، ترجمة: متري نعمان، باريس، المنشورات العربية، (د.ت.).
32- أورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني"حياته وأحداث عهده"، الانبار، (د.ت).
33- جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ - الدولة العثمانية، ج2، دار الوفاء، مصر، 1995.
34- جاسم محمد شطب، العلاقات السوفيتية- التركية 1917-1923، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.
35- حسن زغير حزيم ، سياسة التحالفات الأوربية وأثرها في العلاقات السياسية الأوربية (1879-1908) دراسة تاريخية في الدبلوماسية الأوربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008.
36- حسين حماد عبد رجب الدليمي، العلاقات السياسية البريطانية-الألمانية 1880-1914، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2012.
37- حيدر صبري شاكر الخيقاني، الملكة فكتوريا وأثرها في السياسة البريطانية (1837-1901)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009.
38- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة، 1993.
39- زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة، عمان، 2010.
40- سهام محمد هنداوي، تاريخ دمشق في عهد السلطان العثماني عبد الحميد، دار رسلان، سوريا، 2012.
41- صلاح احمد هريدي علي، أوربا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.
42- عبد الحكيم عبد الغني قاسم، العلاقات الدولية بين أوربا والشرق 1789-1919، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009.
43- عبد الرؤوف سنو، النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية بلاد الشام- الحجاز- كردستان- ألبانيا، مطبعة بيسان، بيروت، 1998.

44- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعني، التاريخ المعاصر - أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية-، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.
45- عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1-ج2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1980.
46- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الوجيز في تاريخ أوربا الحديث1789-1914، بغداد، 2008.
47- علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2004.
48- علي حيدر سليمان، تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة، بغداد، 1990.
49- عماد حمد صالح عبد الحليم الجبوري، السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية 1908-1914 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2012.
50- عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ أوربا الحديثة وحضارتها، ج2، مطبعة المعارف، مصر، 1919.
51- عمر فاروق يلماز، السلطان عبد الحميد الثاني من خلال الوثائق، ترجمة : طارق عبد الجليل، مراجعة وتقديم : الصفصافي أحمد المرسي، ط3، دار نشر عثمانلي، اسطنبول، (د.ت).
52- ماري ملز باتريك، صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
53- محمد بركات، الحرب العالمية الأولى- قصة الأطماع ...ومأساة شعب-، دار الكتاب العربي، سوريا، 2007.
54- محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، ط3، دار القلم، دمشق، 1991.
55- محمد حرب، البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1993.
56- محمد محمد صالح وياسين عبد الكريم، تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، بغداد، 1985.
57- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة، القاهرة، 1976.
58- محسن حمزة حسن حسين، الأزمة البلقانية 1875-1877(دراسة في السياسة العثمانية والدبلوماسية الأوربية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001.
59- مكي جميل، تاريخ المسألة الشرقية، مطبعة النجاح، بغداد، 1926.
60- ميلاد المقرحي، موجز تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1998.
61- نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج2، دار الفكر، دمشق، 1995.
62- وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
63- يوسف حسين عمر، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2001.
64- يوسف حسين يوسف عمر، بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية "الفلسطينية"، مجلد 21، العدد الأول، كانون الثاني، 2013.
65- يبيفانوف وفيدوسوف، تاريخ الاتحاد السوفيتي، ترجمة خيري الضامن ونقولا طويل، دار التقدم، موسكو، 1972.
66- مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: صالح سعداوي صالح، دار البشير، عمان، 1991.
67- الجنان(مجلة)، الجزء الثامن، بيروت في 15 نيسان، 1878.
68- الجنان(مجلة)، الجزء الخامس عشر،، بيروت في ا آب، 1878.